وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم علم اجتماع

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع الانحراف والجريمة

تحت عنوان:

التشهير الإلكتروني وتأثيره على المكانة الاجتماعية للفتاة في الوسط الحضري

إعداد الطالبتين:

-بومعزة ايمان

-سعداوي أمال

تحت أشراف الدكتور: صباح أحمد

السنة الجامعية:2022-2023

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم علم اجتماع

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع الانحراف والجريمة

تحت عنوان:

التشهير الإلكتروني وتأثيره على المكانة الاجتماعية للفتاة في الوسط الحضرى

إعداد الطالبتين:

-بومعزة ايمان

-سعداوي أمال

تحت أشراف الدكتور: صباح أحمد

لجنة المناقشة:

مشرفا	رئيسا	مناقشا
د.أ صباح أحمد	د.مغراني سليم	د. بن دوحة زهير

السنة الجامعية:2022-2023

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

الحمد لله الذي علم الإنسان ما لم يعلم، رفع مكانة العلماء وأنار سرائرهم، القائل في محكم التنزيل. «قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون»، وصلاة ربي وسلامه على خير معلم، بعث رسالة العلم فكان هاديا ومبشرا ونذيرا، وعلى إله وصحبه أفضل صلاة وأتم تسليم.

نشكر الله أولا على توفيقه وعونه على كل ما منحه لنا من نعم، ولا مرية في أن الشكر علم وخلق ودين، وتجسيدا لقوله –صلى الله عليه وسلم-"من لم يشكر الناس لا يشكر الله"، لذا فإننا نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من أعاننا في انجاز هذه الدراسة ونخص بالذكر استاذنا المشرف د. ا/ صباح أحمد على كل الدعم الذي قدمه لنا، ايضا الشكر موصول الى جميع أساتذة "علم الاجتماع الذين أشرفوا على تعليمنا منذ التحاقنا بالجامعة دون استثناء.

نشكر ايضا عائلتينا على كل الدعم الذي قدموه لناكلما لا ننسى كل فرد من مفردات عينة البحث على تزويدنا بالمعلومات التي افادتنا كثيرا في الدراسة.

كما نتقدم بالشكر الى كل زميلات وزملاء التخصص دون استثناء.

الاهداء

أهدي هذا العمل المتواضع الى:

من أفني حياته من اجل سعادتي "أبي الغالي"

من ضحت بنفسها من اجل ان أكمل دراستي "امي الحبيبة"

أغلى ما أملك في حياتي إلى من كانوا شموعا أستنير بها في دربي "إخوتي الأعزاء":

حسام الدين، هالة، دعاء، عبد الودود.

الى جدتي الحبيبة ام الخير وجدتي زهرة والى جدي محمد وجدي أحمد رحمة الله عليه

وجميع من أحب خالتي ايمان، سهيلة، زكية، حليمة.

والى عمتي صليحة، خيرة

جميع زميلاتي وزملائي وبالأخص صديقاتي فتحية، يسرى، هند، رحمة، هانية

الى جميع الأصدقاء الأوفياء، وكذلك جميع الأساتذة الأفاضل.

كل من ساعدني من قريب أو من بعيد.

الاهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

"يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات"

~ لكل بداية نهاية ~

في آخر خطوة السلم، وفي اللحظة الأكثر فخرا، عندما كان التعب والجهد يغسلنا بماء النجاح ليبقى

:الواقع أبيض جميل، ها أنا اليوم أهدي تخرجي وفرحتي

إلى من وضع المولى-سبحانه وتعالى-الجنة تحت قدميها، ووقرها في كتابه العزيز: أمي الحبيبة

إلى خالد الذكر، الذي وافته المنية منذ عام، وكان خير مثال للأبوة، والذي لم يتهاون يوما في توفير سبيل الخير والسعادة لي: أبي الموقر

إلى أثمن هدايا الحياة اخوتي: محمد، فاطمة، عودة، علي، عبد القادر، أحمد، الجيلالي، زهرة، محمود.

إلى عوض الرحمان، وضلعي الثابت، كفاءتي واكتفائي (عبد الله محجوبي عبد الحميد)

إلى اخواتي التي لم تلدهم أمي لكن ولدتهم لي الأيام، كانوا سندا لا يميل (فريال، حديجة، سيرين، سعاد، ريمة، هديل، صفاء، نهاد، ولاء، خولة، هند)

إلى رفيقي الدائم الذي لم يتركني وحيدة (يوسف يوسفي)

إلى أسرتي في الحركة الوطنية للطلبة الجزائريين، على رأسهم رئيسا المكتب الولائي

(محمد بن ديب)

.إلى أسرة المنظمة الطالبية الجزائرية الحرة

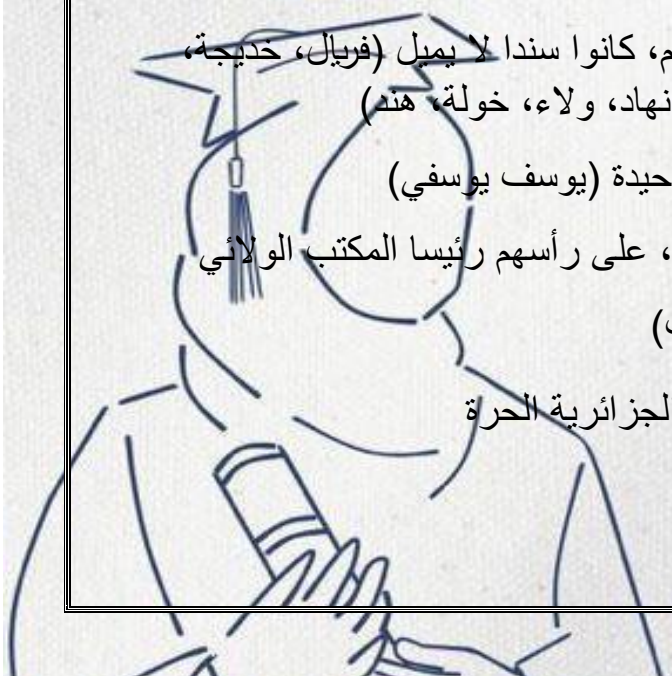

ملخص الدراسة:

حاولنا من خلال الدراسة التي تطرقنا إليها والتي بعنوان: **كيف يؤثر التشهير الإلكتروني على المكانة الاجتماعية للفتاة في الوسط الحضري**، أن نحيط الظاهرة من جميع أبعادها وجوانبها خاصة بما يتعلق بمحاولة التعرف على أهم الأسباب التي تؤدي للتشهير بالفتاة عبر مواقع التواصل الاجتماعي وماهي الانعكاسات التي تطرأ على ذلك.

وللكشف عن هذه الظاهرة قمنا بالاعتماد على 08 حالات من الفتيات تعرضن للتشهير الإلكتروني، حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي من أجل فهم الظاهرة، بالإضافة إلى تقنية المقابلة، حيث توصلت دراستنا من خلال البحث الميداني من التأكد من صحة الفرضيتين، إضافة الى النتائج وأهم التوصيات والمقترحات وأخيرا الخاتمة.

Study Summary:

Through the study we addressed, which entitled: How Electronic defamation affects the social status of girls in urban areas, we tried to surround the phenomenon in all its dimensions and aspects, especially with regard to trying to identify the most important reasons that lead to defamation of girls through social networking sites and what are the repercussions that occur on that. To detect this phenomenon, we relied on 08 cases of girls who were subjected to

electronic defamation, where we relied on the descriptive analytical approach in order to understand the phenomenon, in addition to the interview technique, where our study reached through field research to verify the validity of the two hypotheses, in addition to the results, the most important recommendations and proposals, and finally the conclusion.

فهرس المحتويات

الفهرس:

المحتوى	رقم الصفحة
الشكر	I
الاهداء	II
ملخص الدراسة	III
فهرس	IV
مقدمة	أ-ب
الفصل الأول: الإطار المنهجي والنظري للموضوع	
أولا: أسباب اختيار الموضوع	07
ثانيا: أهداف الدراسة	07
ثالثا: أهمية الدراسة	07
رابعا: الإشكالية	08
خامسا: الفرضيات	09
سادسا: تحديد المفاهيم	11
سابعا: المقاربة السوسيولوجية	13

ثامنا: الدراسات السابقة	18
تاسعا: صعوبات الدراسة	18
الفصل الثاني: ماهية التشهير الإلكتروني وأركانه	
المبحث الأول: التشهير الإلكتروني	20
المطلب الأول: تعريف التشهير الإلكتروني	20
المطلب الثاني: أنواع التشهير الإلكتروني	22
المطلب الثالث: أسباب التشهير الإلكتروني	23
المبحث الثاني: أركان جريمة التشهير الإلكتروني	25
المطلب الأول: الركن الشرعي	26
المطلب الثاني: الركن المادي	30
المطلب الثالث: الركن المعنوي	32
المبحث الثالث: اثار وسبل مكافحة التشهير الإلكتروني	34
المطلب الأول: اثار التشهير الإلكتروني	37
المطلب الثاني: السبل الوقائية لمكافحة التشهير الإلكتروني	40
المطلب الثالث: السبل الإجرائية لمكافحة التشهير الإلكتروني	41
المبحث الرابع: المكانة الاجتماعية	42
المطلب الأول: مدخل سوسيولوجي للمكانة الاجتماعية	44
المطلب الثاني: المكانة الاجتماعية للمرأة	47
المطلب الثالث: المكانة الاجتماعية للفتاة في الوسط الحضري	50

الفصل الثالث: الجانب الميداني للدراسة	
المبحث الأول: البناء المنهجي للدراسة	51
المطلب الاول: المنهج المستخدم في الدراسة	52
المطلب الثاني: التقنيات (الأدوات)المستخدمة في جمع البيانات	54
المطلب الثالث: العينة وكيفية اختيارها	55
المطلب الرابع: مجالات الدراسة	56
المبحث الثاني: عرض وتحليل محتوى المقابلات	56
عرض وتحليل المقابلات	74
النتائج العامة	75
التوصيات والاقتراحات	76
خاتمة	77
قائمة المراجع	84
الملاحق	86

مقدمة

مقدمة:

تطورت الجريمة المرتكبة عبر الانترنت بشكل رهيب في المدة الأخيرة، بسبب التطور المتسارع لشبكة الانترنت، وهذا ما جعل هذه الوسيلة اكثر مثالية لممارسة مختلف الجرائم بعيدا عن اعين الجهات الأمنية، حيث مكنت الانترنت العديد من المجرمين والجماعات الاجرامية من القيام بعدة أفعال غير مشروعة مستغلين مختلف التسهيلات التي تقدمها هذه الشبكة وذلك بدون ادنى مجهود وبلا خوف من العقاب وهذا ما دعا بالهيئات المختلفة الى التحذير من هذا النوع من الجرائم وخطورتها اذ انها تهدد كل مستخدمي الانترنيت وقد أصبحت من اسهل الوسائل التي يعتمد عليها مرتكبي الجرائم.

ونحن بصدد التحدث عن هذه الجرائم المستحدثة والتي توافق ظهورها مع التطورات التكنولوجية نتحدث بالقليل من التفصيل عن هذه الجرائم اذ تتنوع الى جرائم مرتبطة بالمحتوى وتتعلق بالأفعال الإباحية غير الأخلاقية، وجرائم متعلقة بالأشخاص والأموال، والاطلاع على البيانات الشخصية، تليها المعلومات المضللة والزائفة، وانشطة الاعتداء على الخصوصية، إساءة استخدام المعلومات، القرصنة، بث البيانات من مصادر مجهولة، الحصول على معلومات سرية التشهير والابتزاز وغيرها من الجرائم.

رغم تعدد صور الجريمة الالكترونية وكثرة تصنيفاتها تبقى جريمة التشهير الإلكتروني من أخطرها وأكثرها ضررا بالأشخاص، فتهديد الشخص بنشر خصوصيته يعد امرا مقلقا خاصة اذا كان من يلتقي التهديد انثى شابة في مقتبل عمرها وفي مجتمع جزائري محافظ لهذا ارتئينا دراسة هذا الموضوع خصوصا وان الظاهرة بالغة الانتشار ومستمرة في التفاقم خصوصا مع دخول الجيل الثالث والرابع للأنترنيت واتساع نطاق الشبكة عبر كامل التراب الجزائري ولعل تفاقم هذا النوع من الجرائم راجع الى السهولة والمرونة التي اصبح عليها الاتصال اليوم وبعد هذا النوع من الجرائم احد أوجه الاستخدام السيء للتكنولوجيات الحديثة خصوصا مع تنوع شبكات التواصل الاجتماعي من فيس بوك، انستغرام، تويتر، اليوتيوب، والتيك توك، وغيرها الكثير هذا التنوع الهائل في الاختيارات أدى الى التنوع في المنشورات وبالتالي سهولة الوقوع

في فخ الجرائم على رأسها جرائم التشهير بالفتيات وذلك من خلال دراستنا التي تحتوي على جانبين الجانب النظري و الجانب الميداني.

وقد قسمنا الجانب المنهجي للدراسة إلى ثلاثة فصول تناولنا في الفصل الأول أسباب اختيار الموضوع أهداف الدراسة واهمية الدراسة وكذلك طرح الإشكالية والتساؤلات الفرعية ثم الفرضيات ثم تحديد المفاهيم، الإشكالية، الدراسات السابقة، المقاربات السوسيولوجية، وصعوبات الدراسة، وتناولنا في الفصل الثاني قسمناه الى أربعة مباحث، تعريف التشهير الالكتروني، انواعه، أسبابه ، اركانه، آثار وحلول لتفادي جريمة التشهير و آخر مبحث المكانة الاجتماعية للفتاة في الوسط الحضري، اما الفصل الثالث فتطرقنا فيه الى الجانب الميداني للدراسة وثم تقسيمه الى مبحثين ، جاء في المبحث الأول البناء المنهجي للدراسة بينما جاء في المبحث الثاني عرض المقابلات وتحليلها و في الأخير تم إدراج الاستنتاج العام و الخاتمة.

الإطار المنهجي للدراسة

أولا: أسباب اختيار الموضوع

1-الأسباب الذاتية:

_الرغبة الشخصية لاطلاع على الموضوع.

_إنجاز مذكرة ماستر إثراء التخصص علم اجتماع انحراف وجريمة.

الرغبة في معرفة دواعي ارتفاع ظاهرة التشهير الإلكتروني في مجتمعنا._

2-الأسباب الموضوعية:

_أهمية الموضوع واستفحال الظاهرة في المجتمع الجزائري.

_قلة البحوث والدراسات باستثناء المقالات في هذا المجال ليس على مستوى الجزائر فقط بل على مستوى الوطن العربي مقارنة بدول العالم الغربي.

_كشف الستار على هذه الظاهرة التي تنامت بقوة في أوساط المجتمع والمسكوت عنها بشكل كبير في ظل خصوصية مجتمعنا.

ثانيا: أهداف الدراسة

_معرفة مفهوم ظاهرة التشهير الإلكتروني.

_دراسة أسباب وقوع ظاهرة التشهير الإلكتروني.

_التعرف على آثار السلبية لظاهرة التشهير الإلكتروني.

التعرف على كيفية معالجتها._

_معرفة تأثيره على المكانة الاجتماعية للفتاة في الوسط الحضري.

ثالثا: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية دراستنا لظاهرة التشهير الإلكتروني في فهم الأساليب والطرق التي تعاما بها مختلف الضحايا مع هذه الجرائم وردود فعلهم ومعرفة كيفية الوصول لحلول لمعالجتها.

رابعا: الإشكالية

عرف العالم تطور هائل في المجال العلمي والتقني بسبب ظهور الأنترنت، وهذا التطور يمكن ان يكون سلاحا ذو حدين، الأمر الذي دفع بالمشرفين تنظيم هذا المجال بما يخدم حقوق الإنترنت من كل اعتداء، الى انه في هذا العالم الرقمي كرست مجموعة من الفئات المجرمة جهودها لاستغلالهم عن طريق التهديد والتشهير عبر وسائل التواصل الاجتماعي من خلال نشر صورهم او فيديوهات خاصة بهم او معلومات عنهم، فقد استغل المجرمون ما أتاحه العصر الحديث من تقدم في مجال الأنترنت، الاستحداث أساليب واستخدام وسائل علمية في تهديد الاشخاص.

وبالتالي فان ظاهرة التشهير الإلكتروني من الظواهر المستحدثة، إلا ان أضرارها وانعكاساتها على افراد المجتمع مضر ومدمر ابعد الحدود، لأن الفرد أصبح يبرز خصوصيته دون تحفظ من خلال وضع معلومات خاصة به على مواقع الدردشة" فيسبوك" "توتير".

اتفاقا لقضايا الجرائم الالكترونية (عمان) لاستخدام مواقع التواصل الاجتماعي، ان معظم الجرائم المرتكبة متصلة بالجرائم الذم والتشهير، مشيرا الى ان أكثر ضحايا هم من الاناث بنسبه 75% مقارنه بالذكور.

حيث عالجت فرقة مكافحة الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الاعلام والاتصال التابعة لمصلحة الشرطة القضائية لولاية عين الدفلى49 قضية 2021 أبرزها مرتبطة بقضايا قرصنة الحسابات والمساس بحياة الاشخاص والتهديد والابتزاز والتشهير اضافة للسب والشتم.

ومن الظواهر السلبية التي جاءت بها نتيجة الاستخدام المفرط والاستغلال السلبي لمواقع التواصل الاجتماعي الى ارتكاب جرائم تمس بحريات الفرد وحياتهم الشخصية كالاحتيال والاعتداء والسب والشتم والتشهير بالفتيات بنشر صورهم على مواقع التواصل الاجتماعي ،قد

خلفت اثار اجتماعية ونفسية المترتبة عن التشهير بالفتاة لا تقتصر على الفتاة فقط بل تتجاوز الى أسرهم، ففي المجتمع الجزائري تكون درجه تأثيره بالغه ولها عواقب وخيمه وسلبيات على الشخص والمجتمع الذي يعيش فيه، لأن مجتمعنا لا زال ذو نزعة قبلية ينظر الى الفتاة بطريقة سلبية، فقط تكون الاساءة واسعة لسمعة الفتاة وخصوصيتها نظرة للأضرار الشديدة التي تترتب عنها وقد تحولها الى شخص غير مرغوب في المحيط الذي تعيش فيه .

في البيئة الاجتماعية التي تعيش فيها الفتاة تكون بيئة مثقلة بالهموم والمشاكل الاسرية والاجتماعية، التي تهدد امن واستقرار المجتمعات فأغلبية الفتيات المشهرة بهم يقودهم الى الاكتئاب والانعزال من الاخرين وعن الحياة اليومية، فكم من حالة هروب من البيت، كم من فتاة اضطرت لترك عملها لعدم قدرتها على مواجهة زملائها خوفا من نظراتهم القاسية والتي قد تدفع بهم الى الانتحار.

ومن هذا المنطق نطرح الاشكال التالي:

كيف يؤثر التشهير الإلكتروني على المكانة الاجتماعية للفتاة في الوسط الحضري؟

الأسئلة الفرعية:

-هل ابراز الفتاة لخصوصيتها تؤدي بها للتشهير الإلكتروني؟

- فيما تتمثل انعكاسات التشهير الالكتروني اتجاه الفتاة في المجتمع؟

خامسا: الإجابة على الفرضيات

- يؤدي إبراز الفتاة لخصوصيتها في وسائط التواصل الاجتماعي إلى زيادة حالات التشهير الالكتروني بشكل ملحوظ.

- التشهير الالكتروني يؤدي إلى انعكاسات سلبية على الفتاة في المجتمع ويؤثر على سلوكياتها وتفاعلها مع الآخرين.

سادسا: تحديد المفاهيم

التشهير الالكتروني.

لغة: مشتق من الفعل شهر يشهر تشهير اي جعله معروفا بمساوئه[1].

التشهير الالكتروني اصطلاحا: نشر كل ما من شانه مساس بشرف وسمعة الاخرين سواء الامر سب او فضح او افشاء لسر او كذب عبر استخدام الانترنت وسواء كان محتوى المنشور مادة صوتية او مرئية او مسموعة.[2]

التعريف الاجرائي: الاعتداء على سمعة الانسان بفضح ونشر اخبار مغلوطة عنه.

المكانة الإجتماعية.

التعريف اللغوي: كان؛ يكون؛ مكانة هي موقع الفرد كما يدركه والمقارنة بالآخرين وتحديد المكانة على نتيجة الظروف البيئة الداخلية للفرد[3]

الاصطلاحي: مركز يتصل بتوزيع الهيبة داخل نظام اجتماعي معين ويتصل بتوزيع الحقوق والواجبات والسلطة ضمن النظام ذاته [4]

التعريف الاجرائي: هي الوضع او المرتبة التي يحتلها الشخص في المجتمع.

الفتاة.

---

[1]–يوسف شكري فرحات، معجم الطلاب عربي، ط6، دار الكتب العلمية بيروت 2004، ص315.

[2]–عادل غرام، سقف الحيط، جرائم الذم والقدح والتحقير، المرتكبة عبر الوسائط الالكترونية، دار الثقافة، للنشر والتوزيع، ص129.

[3]– جبران مسعود، الرائد معجم لغوي، عصري ط7، بيروت دار العلم الملايين1992 ، ص67.

[4]– بودون ريمون: المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة سليم حداد، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات للنشر والتوزيع، 1986، ص 594

التعريف اللغوي: جمع فتيات؛ مذكر فتى؛ فتاة تعني شابة[1]

التعريف الاصطلاحي: الانثى البشرية هي اما طفلة او مراهقة حيث تصبح بالغة توصف بانها امرأة[2].

التعريف الاجرائي: تدخل اباها الجنة وهي طفلة تكمل نصف دين زوجها وهي فتاة شابة؛ والجنة تحت قدميها وهي ام.

الوسط الحضري.

التعريف الاصطلاحي: هو البيئة المختلفة عن خصائص الريف يتوفر المجالات الصناعية والخدماتية والتجارية وتشهد تخطيطا في المباني وتوفر الهياكل الادارية وكذا وجود خصائص وقيم وضبط رسمي ووجود اتصالات متطورة وكذا شبكة المواصلات.[3]

التعريف الاجرائي:

هو المدينة يتميز بنمط مثالي وعدد سكاني كبير. تتوفر فيه المواصلات ومحطات الحافلات والسيارات عكس الريف.

سابعا: المقاربة السوسيولوجية.

نظرية الوصم: نظرية الوصم هي جزء من نظرية الدور لأنها تعالج نظرة المجتمع نحو الفرد مبادرة الاخير بسلوك وممارسة في المجتمع بناء على النظرة التي يحملها المجتمع تجاهه،

[1]– قاموس المعجم الوسيط، اللغة العربية المعاصرة الرائد، لسان العرب القاموس المحيط، قاموس عربي ص 438

[2]– كاميليا ابراهيم عبد الفتاح، سيكولوجية للمرأة العربية، بيروت، دار النهضة العربية 1984 ص232.

[3]– عبد المجيد عبد الرحيم، علم الاجتماع الحضري، مكتبة الانجلو المصرية 1976ص12–15

وهنا يحدث التفاعل بين الفرد والمجتمع بناء على الانطباع الذي يحمله المجتمع نحو الفرد وهذا انطباع قد يكون انطباعا ايجابيا او سلبيا بناء على السلوك الذي قام به الفرد في المجتمع.

الافكار التي جاءت بها هذه النظرية تتلخص فيما يلي:

1-ان وصم الفرد بالجريمة قد يكون صحيحا او غير صحيح، الى ان المجتمع قد كون هذه النظرة عنه وبقيه النظرة مترسخة في المجتمع حياله.

2-وجود علاقة مليئة بالشكوك والشبهات بين المجرم والمجتمع الذي وصمه بالجريمة والانحراف.

3-ان رسم المجتمع للفرد بالجريمة قد جعله يشعر بانه مجرم اذ ان تقييم المجتمع للفرد يؤثر في تقييم الفرد بذاته علما بان شعور الفرد بانه مجرم يهبط من قيمته ويجرح شعوره مما يدفعه ذلك الى ارتكاب جرائم خطيرة ضد المجتمع.

4-الجرائم تصنف الى صنفين الجرائم الأولية وهي جرائم قد افتعلها الفرد حقيقة كالقتل والسرقة والغش والجرائم الثانوية وهي الجرائم التي يقوم بها الفرد نتيجة للنظرة السلبية التي يحملها المجتمع عنه ويبقى يحملها في فترة سابقة قد ارتكب جريمة معينة.

5-ان اسباب السلوك الاجرامي والانحراف السلوكي الذي يتعلق بالمدن نفسه او بالظروف الموضوعية التي يمر بها وانما تتعلق بوصم المجتمع للمجرم بالجريمة هذا الوصم الذي يدفع الفرد الى الجريمة والجنوح[1].

الاسقاط:

بناء على ما جئت به نظرية الوصم دفعنا الاعتماد عليها في دراستنا التي تدور حول التشهير الإلكتروني وتأثيره على المكانة الاجتماعية للفتاة حيث وصم المجتمع الجزائري للفتاة تتغير

[1]- احسان محمد الحسن، النظريات الاجتماعية المتقدمة، دراسة تحليلية في النظريات الاجتماعية المعاصرة، الطبعة3 ، دار وائل للنشر 2015، ص231،233،234

نظرته اتجاهها إذ يصبح ينظر إليها نظرة خاطئة ويقلل من قيمتها باعتبار المجتمع الجزائري مجتمع محافظ على عاداته وتقاليده وتضل الفتاة تحمل شرف عائلتها خاصة اذ عملت مشكلة تسبب في فضحها ووصمها بين أفراد المجتمع بسبب قيامها بسلوك انحرافي (إرسال صورها الخاصة) الذي أدت للتشهير بها ، فالتشهير بها يؤدي الى شعورها الدائم بالإهانة والذل العميق والاكتئاب، ولن تشعر بالأمن النفسي وتصبح لا تظهر في الوسط الذي تعيش فيه احتراما لشرفها وكرامتها، لان ذلك يصيبها بالإحباط ومن ثم التفكير بالأقدام على الانتحار، وسبب انحراف الفتاة ووصمها داخل المجتمع يتعلق لعدم أداء الأسرة لوظائفها، لانعدام التقويم والرقابة والتنشئة الخاطئة للفتاة، فتحولت الأسرة إلى تصدع بسبب المتغيرات المعقدة والغزو الثقافي التي تدفع الأفراد إلى تتبع هذه الثقافات الخارجية عن نطاق الأسرة كتعارف وتواصل الفتاة مع الشاب ،انجز عنها وصم الأسرة والفتاة من طرف أفراد المجتمع.

ثامنا: <u>الدراسات السابقة</u>.

قد سبقت دراسات وبحوث علمية تحدثت عن الجرائم المعلوماتية وهناك بحوث تحدثت عن جريمة التشهير نذكر منها:

: <u>الدراسات العربية</u>

دراسة الباحثة " نوال بنت محمد قيسي «، حول بعض جرائم الأنترنت الموجهة ضد مستخدمي الأنترنت.

دراسة أكاديمية منشورة تناولت بعض جرائم الأنترنت في إطار الحصول على رسالة ماجيستر في علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود السالمية، المملكة العربية السعودية[1].

[1]- دراسة الباحثة " نوال بنت محمد قيسي، جرائم الأنترنت الموجهة ضد مستخدمي الأنترنت، رسالة ماجيستر في علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود السالمية، المملكة العربية السعودية .

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن حجم الجرائم الجنسية وجرائم الاختراق، والجرائم المالية، وجرائم القرصنة وجرائم الإرهاب الإلكتروني الموجهة ضد مستخدمي الأنترنت ومعرفة المشكلات التي تسببها هذه الجرائم لمستخدمي شبكة الأنترنت.

تساؤلات الدراسة:

ما حجم الجرائم الجنسية، جرائم الاختراقات، والجرائم المالية، وجرائم القرصنة، وجرائم الإرهاب الإلكتروني الموجهة ضد مستخدمي الأنترنت بالمملكة العربية السعودية وما حجم المشكلات التي تواجههم؟

منهج الدراسة:

هو المسح الاجتماعي لعينة من مستخدمي الأنترنت في المملكة العربية السعودية، واستخدمت أداة الاستبانة لجمع المعلومات الميدانية لهذه الدراسة، والتي تم تطويرها خصيصا أغراض هذه الدراسة، وتم اختيار عينة الدراسة من مستخدمي الأنترنت بالمملكة العربية السعودية من 15 موقعا، ليبلغ عدد العينة 1055 ألف استخدم.

نتائج الدراسة: وقد تم التوصل هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

إن حجم أكثر الجرائم الجنسية هي: ما نسبته 6.53 % الأنترنت وجهت لهم دعوات من المواقع الجنسية عبر الأنترنت، وما نسبته 7.49 % وجهت لهم دعوات من القوائم البريدية الجنسية الإباحة، و2 % تعرضوا للتشهير من قبل الأشخاص على صفحات الانترنت.

– **دراسة الباحثة " هلا صالح الحايك** " حول الحماية الجزائية من التشهير الإلكتروني دراسة مقارنة هي دراسة أكاديمية تناولت ظاهرة التشهير الإلكتروني، في إطار الحصول على شهادة الماجستير، الأردن، القانون، جامعة آل البيت، السنة الجامعية 2015 / 2016 قسم

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى الحماية الجزائية من جرائم التشهير الإلكتروني.

_ بيان أدلة الإثبات والمسؤولية الجزائية عن ارتكاب التشهير الإلكتروني.

_ بيان النصوص القانونية التي تستوعب التشهير الإلكتروني[1].

[1]–دراسة الباحثة هلا صالح الحايك، الحماية الجزائية من التشهير الإلكتروني، قسم شهادة الماجستير، الأردن، القانون، جامعة آل البيت، السنة الجامعية 2015 / 2016 .

تساؤلات الدراسة: –ما مدى الحماية الجزائية من جرائم التشهير؟
ما المسؤولية المترتبة عن ارتكاب جرائم التشهير، وما هي أدلة الإثبات.
هل النصوص الموجودة في قانون العقوبات والقوانين الأخرى تستوعب الظواهر الإجرامية

المستحدثة (التشهير الإلكتروني) أهم هناك حاجة لوجود نصوص خاصة تجرم مثل هذه الأفعال؟

منهج الدراسة: تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي النقدي التحليلي المقارن من خال عرض النصوص القانونية المجرمة للاعتداء على حقي الاعتبار والشرف وحق الخصوصية وتحليل مضمون هذه النصوص وبيان مدى انطباقها في حال الاعتداء على حق الاعتبار والشرف وحق الخصوصية بالوسائل التقنية ومقارنتها بالتشريعات التي تسنى للباحث الطالع عليه.

نتائج الدراسة: قد تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

حمى المشرع الأردني الحق في الاعتبار والشرف والحق في الخصوصية للفرد في الدستور الأردني ابتداء وأفرادها بنصوص قانونية خاصة بعدة قوانين لم يعالج المشرع الأردني الوسائل الإلكترونية لجريمة التشهير الإلكتروني في القانون العقوبات إنما ينص

صريح في قانون مستقل " قانون الجرائم الإلكترونية " ألا أنه تدارك النقص في المعاقبة على الذم والقدح والتحقير عبر الوسائل الإلكترونية، وكان حري بالمشرع إضافة نص في قانون العقوبات لتجريم الذم والقدح والتحقير بوسيلة الكترونية لكي لا يثار جدل حول تطبيق القواعد الخاصة بمرتكب الجريمة وضرورة وجود ادعاء بالحق الشخصي الأصل أن التحقير يقع بمواجهة المعتدي عليه لكنه قد يقع بحضور جمهور فالعبرة بالقول او الفعل وليس

العلنية وقد يقع بصورة غيابية دون مواجهة المعتدي عليه وذلك في التحقير في المخابرات البرقية والهاتفية إن جرائم الذم والقدح والتشهير بوسيلة الكترونية تدخل ضمن اختصاص

محكمة البداية على عكس جرائم التشهير الإلكتروني بموجب قانون العقوبات الأردني والتي تدخل ضمن اختصاص المحاكم.

: **الدراسات الجزائرية**

دراسة الباحثين شالخ لطيفة، قريشي الحاج العربي إبراهيم، حول انتشار الجريمة الإلكترونية الماسة بالأشخاص في الوسط الحضري.

دراسة أكاديمية منشورة تناولت ظاهرة الجريمة الإلكترونية، دراسة ميدانية لبعض مستخدمي مقاهي النت بمدينة المسيلة في إطار الحصول على شهادة ماستر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة محمد بوضياف مسيلة، السنة الجامعية 2016 / 2017

أهداف الدراسة:

التعرف بخطورة هذه الظاهرة التي تغزو مجتمعنا الجزائر. –

التعرف على أنماط وعادات استخدام الأشخاص لأنترنت في بيئة جزائري.–

التعرف على أهم صور وأشكال الجريمة الإلكترونية الواقعة على الأشخاص والمنتشرة في بيئتنا الجزائرية.

_ دعم الرصيد المعرفي الذي يخدم الطالب والباحث مستقبلا في دراسة مثل هذه المواضيع.

_تبيان أن تطور التكنولوجي مهم ولكنه ال يخلو من سلبيات التي من بينها الجريمة الإلكترونية التي تمس الفرد الذي يعتمد على الأنترنت في مختلف جوانب حياته.

أسئلة الدراسة:

ما واقع انتشار الجريمة الإلكترونية الماسة بالأشخاص في البيئة الجزائرية عبر الأنترنت؟

ما هي أنماط وعادات استخدام الأشخاص لأنترنت في البيئة الجزائرية؟

ما هي أهم الجرائم الإلكترونية الماسة بالأشخاص في البيئة الجزائرية؟

منهج الدراسة:

هو المنهج المسحي الذي يعتبر جهدا علميا منظما يمكن من تتبع الظاهرة بغية توصيفها، ولا يقف عند مجرد الوصف الظاهري لها بل وفرضياتها، يعد المنهج المسحي من أكثر المناهج البحث العلمي استخداما، حيث يستخدم لتجميع المعلومات ويحاول أن يلمس

أسبابها الموضوعية وذلك بما يحقق أهداف الدراسة ويجيب على تساؤلاتها وفرضياتها، يعد المنهج المسحي من أكثر المناهج البحث العلمي استخداما، حيث يستخدم لتجميع المعلومات والبيانات لتكوين فكرة واضحة وصورة متكاملة عن مشكلة ما.[1]

. **الدراسة الباحثة بوشاقور آمنة،** حول الاعتداء على الأشخاص عبر الوسائط الإلكترونية هي دراسة أكاديمية تناولت ظاهرة الاعتداء على الأشخاص، في إطار الحصول على شهادة الماجيستر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية تخصص علم الاجتماع الجنائي، . / 2016 2015أم بواقي، جامعة العربي بن مهيدي، السنة الجامعية

أهداف الدراسة:

إن دراسة موضوع جرائم اعتداء على الأشخاص عبر الوسائط الإلكترونية يهدف إلى معرفة أهم صور هذه الجريمة والوسائل المساعدة لها، والتي تدفع المجرمين لتحقيق غاياته

تساؤلات الدراسة: فيما تتمثل صور جرائم الاعتداء على الأشخاص عبر وسائط الإلكترونية؟

ما هي الجرائم المستحدثة التي تمس حياة الخاصة بالأفراد؟

ما هي صعوبة مكافحتها؟

منهج الدراسة: هو المنهج التحليلي الوصفي، حيث انه من خال هذا المنهج يتسنى لنا إجراء تحليل بأهم صور جرائم الاعتداء على الأشخاص.

نتائج الدراسة: ضعف في مواجهة جرائم الاعتداء على الأشخاص عبر الأنترنت الطبيعة للجريمة باعتبارها من الجرائم المستحدثة وعابرة للحدود.

ضعف في التعاون في مكافحة جرائم الاعتداء على الأشخاص عبر الوسائط الإلكترونية مما زاد في حدة ارتكابها وإقالة مرتكبها من العقاب.[2]

---

[1] - دراسة الباحثين شالخ لطيفة، قريشي الحاج العربي إبراهيم، حول انتشار الجريمة الإلكترونية الماسة بالأشخاص في الوسط الحضري، دراسة ميدانية لبعض مستخدمي مقاهي النت بمدينة المسيلة في إطار الحصول على شهادة ماستر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة محمد بوضياف مسيلة، السنة الجامعية 2016 / 2017.

[2]- الدراسة الباحثة بوشاقور آمنة، حول الاعتداء على الأشخاص عبر الوسائط الإلكترونية، الحصول على شهادة الماجيستر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية تخصص علم الاجتماع الجنائي، أم بواقي، جامعة العربي بن مهيدي، السنة ال جامعية2015-2016.

تاسعا: صعوبات الدراسة.

-انعدام المراجع السيكولوجية حول موضوع التشهير الإلكتروني على حد اطلاعنا.

-عدم وجود دراسات سابقة لظاهرة التشهير الإلكتروني في مجال تخصص العلوم الاجتماعية.

-صعوبة إيجاد الحلات التي خصتهم الدراسة.

-صعوبة التعامل مع العينة بسبب الكتمان والسرية.

-عدم توفر المعلومات حول الموضوع الدراسة.

الجانب النظري

المطلب الأول: تعريف التشهير الإلكتروني.

لغة: شهره يشهر، شهير، مشهور اي معروف المكان، يقال رجل شهير ومشهور، وشهر سيفه اي سله، اي اظهره، وقيل هي الوضوح اما التشهير فهو اشاعة السوء عن انسان بين الناس[1]

اصطلاحا: «استخدام الانترنت لنشر مواضيع مضرة بسمعة وكرامة الغير، سواء كان تلك عن طريق الصحف الالكترونية او بواسطة البريد الإلكتروني من خلال نشر على لوحة الإعلانات الإلكترونية او اية وسيلة الإلكترونية اخرى متاحة على شبكة الانترنت"[2]

وهو أيضا "الاعتداء الواقع على سمعة الشخص بذكره سوء لدى عدة أشخاص عن طريق الصحف او الأنترنت او غيرها من ظرف العلانية، كما عرف بانه اقدام شخص طبيعي على اصدار كلام يتضمن تهجما على أحد الاشخاص او احدى المؤسسات، يمس سمعتها بهدف تشويهها والتشهير بها".[3]

كما عرف أيضا "الجرائم الذي ينشر فيه المعتدي اسانيد جارحة تنال من شرف المعتدي عليه وكرامته تعرضه لكره الناس".[4]

---

[1] –ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، دار للنشر، بيروت1998ص431.

[2] – الحجازي عبد الفتاح بيومي، الجرائم المستحدثة في نطاق تكنولوجيا الاتصالات الحديثة، المركز القومي للإصدارات القانونية.

[3] – الشمري غانم مرضي، الجرائم المعلوماتية ماهيتها خصائصها كيفية تصدي لها قانونيا الدار العلمية دولية عمان،2016ص144.

[4] – سقف الحيط، عادل حازم، جرائم الذم والقدح والتحقير المرتكبة عبر الوسائط الالكترونية درس الثقافة ال اردن2011ص169 .

المطلب الثاني: انواع التشهير الإلكتروني.

للتشهير الالكتروني العديد من الأنواع والأشكال التي لا يمكن حصرها لذا لاد من التعرف على أكثرها شيوعا وانتشاراً منها ضمن مقالنا عقوبة التشهير في مواقع التواصل الاجتماعي وهي كالتالي:

إسقاط وثائق: إسقاط الوثائق أو جمع المستندات: إسقاط الوثائق " وهو الوسيلة التي يتم بها الكشف عن هوية الشخص الحقيقية عبر الإنترنت عمدًا دون إذن الضحية. وينطوي على البحث وبث معلومات التعريف الشخصية عن الفرد، غالبًا بهدف الإضرار به. يمكن أن يؤدي هذا في كثير من الأحيان إلى الابتزاز والإكراه والمضايقة والتنمر وغيرها من أشكال سوء المعاملة.

إباحيات الانتقام: عدل تمثل المواد الإباحية القسرية (دون علم الشخص) شكلاً من أشكال التسجيل الصريح جنسيًا الذي يتم نشره على الإنترنت من أجل إذلال شخص ما، يتم توزيع المواد المخلة بشكل متكرر من قِبل قراصنة الكمبيوتر أو الشركاء السابقين (يُطلق عليها اسم إباحيات الثأر أو الانتقام). غالبًا ما يتم الجمع بين الصور ومقاطع الفيديو التي تحتوي على الأفعال الجنسية مع المعلومات الشخصية لذلك الشخص، مثل عناوين المنزل وأماكن العمل. يمكن أن تتدمر حياة الضحايا نتيجةً لذلك، فالضحايا معرضون للترصد والمراقبة الإلكترونية والإيذاء البدني، وكذلك يواجهون صعوبات في مكان عملهم. وقد يفقد البعض وظائفهم بعد أن تصبح صورهم معروفة نتيجة للفحص الدوري من قبل أصحاب العمل، بينما يعجز آخرون عن العثور على عمل على الإطلاق.

التشهير الحكومي: عدل استخدمت الحكومات المختلفة سياسات «التشهير» كعقوبة للتهرب الضريبي، الانتهاكات البيئية والجرائم البسيطة مثل إلقاء القمامة. يستخدم التشهير أيضًا في سياق التنظيمات من قبل الهيئات الإدارية. يشير المصطلح التنظيمي إلى نشر المعلومات السلبية من قِبل الهيئات الإدارية فيما يتعلق بالهيئات الخاضعة للرقابة الخاصة، غالباً الشركات،

من أجل تعزيز أهداف المصلحة العامة. على سبيل المثال، ترسل الهيئات التنظيمية مثل إدارة السلامة والصحة المهنية باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي بيانات صحفية تدين انتهاكات السلامة في مقرات العمل بأسماء الشركات المسؤولة. في حين تقوم إدارة الغذاء والدواء بالتشهير بالشركات التي تعرقل المنافسة في صناعة الأدوية.[1]

المطلب الثالث: أسباب التشهير الإلكتروني.

للتشهير الإلكتروني أسباب كثيرة منها: القومية والاقتصادية والاجتماعية.

1-**الأسباب القومية للتشهير الإلكتروني:** تستعمل مجموعات قومية وعنصرية لشبكة أحيانا من أجل التحري على مجموعات أقلية حيث يأتي التحري على شكل منشورات أو تعليقات غير مقيدة وصفحات كاملة مخصصة لهذا الغرض وغيرها، حيث أن هناك محاولات مختلفة تتم من أجل التعامل مع هذه الظاهرة ومنها المطالبة بفرض الرقابة على الشبكة، يمكن للرقابة أن تكون بيد الدولة أو بدال عن ذلك بيد الفاسبوك أو أصحاب الشبكات الاخرى وقد يتصور البعض أنه بسبب الاستعمالات لا العنصرية للشبكة ضد المجموعات القومية سيؤيد السكان المنتمون لأقليات الوطنية فرض رقابة من هذا النوع، إلا أنهم الاغلبية القومية لا يعارضون غالبا استعمال التشهير الالكتروني.[2]

2 -**الأسباب الاقتصادية للتشهير الإلكتروني:** استعمال التشهير في المجال الاقتصادي له جوانب مختلف فالتشهير الاقتصادي موجود من ناحية من أجل التسبب بالضرر لرجال الاقتصاد ومن ناحية أخرى من أجل كشف استعمالات غير شرعية في الشركات التجارية

---

[1]- التشهير عبر الانترنت
https://ar.m.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B4%D9%87%D9%8A%D8%B1_%D8%B9%D8%A8%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%AA%D8%B1%D9%86%D8%AA تاريخ التصفح2023/03/24 على الساعة 15:49

[2]-محمد أمين الرومي، جرائم الكمبيوتر والانترنت، الاسكندرية، دار المطبوعات الجامعية، 2004، ص 160

التي يمتلكونها، تقوم شرعية استعمال التشهير هي أيضا وجود نوع من التوسع في فجوات اجتماعية بين معظم دول العالم و داخل الدول نفسها، فالقوة اقتصادية والقوة السياسية تتشاركان لزيادة سطوتهما عبر العالم من أجل تحقيق أهدافها و تعاون بين أصحاب رؤوس الاموال والسلطة المنتخبة، يترك المجموعات الضعيفة أحد الحلول الممكنة المتوفرة لهذه المجموعات هو الانترنت وإحدى الطرق الوحيدة لتسبب بالضرر لأصحاب القوة في حال انعدام العدل هو التشهير هذا الموقف يتعرض بالطبع لمقاومة شديدة من قبل رجال الاعمال الذين يمس بسمعتهم والخسائر المالية[1].

3 –**الأسباب الاجتماعية للتشهير الإلكتروني**: تعتبر ظاهرة التشهير الالكتروني من أبرز سلبيات الشبكة العنكبوتية، فلقد كثرت المهازل التي يتداولها قراصنة الانترنت عن الأفراد من المجتمع، بغرض التشهير بهم وهز صورهم أمام الاخرين، وأصبح كل من لديه حقد أو ثأر على أحد أو بعض الاشخاص يستخدمه كخميرة دسمة الأكاذيب يعجنها أحدهم بماء الكذب، ثم يوزعها إلى المواقع الشبكة العنكبوتية.

– قد يكون سبب انتشار هذه الظاهرة على الانترنت هو سهولة نشر المعلومات بين أفراد المجتمعات والوصول إلى أعداد كبيرة من الناس في المقابل صعوبة التعرف على ناشر المعلومة أو منعه من نشرها، وفي حالة معرفة الناشر فإن عالمية الانترنت تجعل من الصعب محاكمته لاختلاف قوانين الدولة وتعدد الأماكن فإحدى نواحي الانترنت المهمة هي أن لا فريق معين يمتلكها أو يتحكم بها، وهذا الواقع إن كان يؤكد على انفتاح الانترنت و قيمتها لكنه أيضا يضع رهانا كبيرا على حسن تقدير ومسؤولية مستخدمي الانترنت على صعيدي المعلومات التي يحصلون عليها والمعلومات التي ينشرونها الاخرين[2].

[1]– بني يونس، عمر أبو بكر، الجرائم الناشئة عن استخدام الإنترنت، القاهرة، دار النهضة للنشر، 2004، ص 88

[2]– نمور محمد سعيد، الجرائم الواقعة على الاشخاص، ط 1، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2005، ص11

– إذا كانت فضائح الضحايا لا تتكشف أمام الشرطة غالبا بسبب خوفهم من اتساع الفضيحة، فهذه الجرائم كثرت في الفترة الاخيرة نظرا لسهولة التزييف وتركيب صورة الوجه على جسد عار لا تحتاج إلى أي إمكانيات خاصة باستثناء جهاز الكمبيوتر وجهاز الماسح الضوئي الذي أصبح متوفرا بأسعار في متناول الجميع وبمهارات عادية يستطيع المجرم تركيب صورتين ووضع صورة جديدة في الانترنت، كما حدث تطورا ملحوظا خلال السنوات الاخيرة في برامج "الفوتوشوب".[1]

– الشخصية التي تشهر بالناس وتجرح كرامة الافراد أو المؤسسات ونشر مواضيع مضرة بسمعة الغير هي شخصية سكوباي شخصية ناقمة على المجتمع تعمل ضد القيم الاجتماعية والأخلاقية لأنها تعاني من أمراض وعقد.

– التشهير يسبب للشخص أوضاعا نفسية صعبة قد تحوله إلى شخص غير مرغوب وكأننا أصدرنا عليه.

أحكاما مسبقة دون توضيح الحقائق، هذا على الصعيد الشخصي، أما عن النتائج الاسرية وما يترتب على ذلك من دمار الأسرة كاملة.[2]

المبحث الثاني: اركان جريمة التشهير الإلكتروني.

لكل جريمة اركان لا تتحقق الا بتوافرها وهي تنقسم الى قسمين: اركان عامة تكون في كل الجرائم عموما واركان خاصة تتفاوت من جريمة الى اخرى، وما سنتناوله في مطلبنا هو الأركان العامة التي تكون في كل الجرائم، وقد اختلف الفقه بشأن تقسيم الأركان العامة منهم من عدها ثلاث أركان الركن المادي والركن المعنوي والركن الشرعي، وهذا ما سنتطرق اليه وفقا لهذا الترتيب.

---

[1]- نمور محمد سعيد، مرجع سابق، ص119.

[2]– نقلا عن سامان فوزي عمر المسؤولية المدنية الصحفي–دراسة مقارنة –، ط1، عمان، دار وائل ل.ل نشر2007، ص79

المطلب الاول: الركن الشرعي.

حين يطلق الركن الشرعي، فإن المقصود في الشريعة الإسلامية او حتى في القوانين الوضعية (لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص)، اي لابد ان يكون هناك نص يحظر الجريمة ويعاقب عليها، فالشريعة توجب لاعتبار الفعل جريمة، ان يكون هناك نص يحرم هذا الفعل ويعاقب على اثباته، وهو ما اسماء البعض، مبدأ الشرعية[1]

وهذه القاعدة (لا جريمة والعقوبة الا بنص) ثابتة بنصوص شرعية لا تقبل التأويل، ومنها قوله تعالى: {..... **وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا**}١٥.....} سورة الاسراء

وقوله تعالى: {.... **وما كان ربك مهلك القرى حتى يبعث في أمها رسولا يتلو عليهم آياتنا** ٥٩....} سورة القصص، قوله تعالى: {.... **لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل**.....١٦٥ سورة النساء.

والمتأمل في هذه النصوص الشريفة، والمتدبر لها، يجد ان الشريعة الاسلامية، هي شريعة العدل ولا السماحة، والانصاف والرحمة، والله تبارك وتعالى لا يأخذ الناس بعقاب الا بعد ان يبين لهم وينذرهم عن رسوله صلى الله عليه وسلم، وانا سبحانه لا يكلف الله نفسا الا وسعها.

كما ان المتتبع للنصوص الشرعية المطهرة للكتاب والسنة، يلحظ الاثر الكبير لقاعدة (لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص) في التشريع الجنائي الاسلامي، حيث ان الجرائم الخطيرة او الكبيرة (جرائم الحدود والقصاص والدية) قد نص عليها وعلى عقوبتها تفصيلا، اما جرائم التعزير، فقد فوض فيها ولي امر المسلمين لتقرير ما يراه من العقوبة عليها وفق متطلبه المصلحة وما يناسب حال المجرم والجريمة مع وضع ضمانات التي تكفل العدل والحرية وتمنع الهوى والاستبداد. فالشريعة إذا طبقت (لا جريمة ولا عقوبة الا بنص) انطلاقا من تطبيقها الاحكام الشريعة الاسلامية.

[1]- محمد رشدي محمد اسماعيل، الجنايات في الشريعة الاسلامية دار الانصار: مصر(د.ت) (د.ت) ص90.

ونستخلص أن لي الركن الشرعي للجريمة هو استمداد الشرعية في التجريم من نصوص الشريعة، فأي فعل او قول لا يكون جريمة الا إذا دل دليل شرعي على اخرين الشريعة له، فالأصل في الاشياء الاباحة الاصلية الى ان يرد دليل بالتحريم،[1] وهو ما ينطلق تماما انا جريمة التشهير حيث لابد لاعتبار التشهير جريمة معاقبة عليها من وجود امرين مهمين:

الاول: موضوع عملية التشهير لنص شرعي يتضمن التجريم والمعاقبة، حكم جريمة التشهير العديد من الادلة المطهرة من الكتاب والسنة التي تدل دلالة واضحة على تحريم التشهير بالآخرين إذا كان بغير حق سواء اكان التشهير حدا، اي بطريق القذف، او تعزيرا، او بطريق السب والشتم ونحو ذلك.

الثاني: عدم خضوع التشهير لأي سبب من اسباب التبرير، اي الإباحة، الإباحة كما عرفها الأصوليون: «ما لا يكون مطلوب الفعل ولا مطلوب الاجتناب[2]».

وقد استخلص الفقهاء قاعدة عامة من طبيعة الفعل المباح وهي قاعدة:« ان الأصل في الأشياء الإباحة»، ووفقا لهذه القاعدة، فإن انتقاء أسباب الإباحة عنصر يقوم عليه الركن الشرعي في جريمة التشهير، ومن ثم فإن توافر هذه الأسباب ينفي توافر هذا الركن، فينتفي وجود الجريمة المعاقب على فعلها، وهذا ما يؤكد الأثر الفاعل لأسباب الإباحة في محو الصفة الإجرامية من الفعل في جريمة التشهير فهو يتحول كنتيجة لتوافر السبب المبيح من فعل غير مشروع جنائيا ومن ثم معاقب عليه بمقتضى نص التجريم، الى فعل مشروع يفلت مرتكبه من العقاب، ولا يبقى من ثم فارق هذا الفعل الذي خضع لقاعدة اباحة، وبين اي فعل اخر لم يخضع من قبل لنص من نصوص التجريم.[3]

المطلب الثاني: الركن المادي.

---

[1]- محمد رشدي محمد اسماعيل، الجنايات في الشريعة الاسلامية، مرجع سابق ص95

[2]- ابو اسحاق ابراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي، ضبط وتعليق وتخريج، مشهور بن حسن ال سليمان، تقديم بن بكر عبد الله ابو زيد، دار ابن عفان الخبر: ط1،1417هـ، ج1 ص181.

[3]– خلود سامي عزازة آل معجون، النظرية العامة للإباحة، (د.أ)،1984ص144

يتمثل الركن المادي للجريمة في المظهر الخارجي لنشاط الجاني الذي يكون مناطا للتجريم ومحلا للعقاب ذلك ان قانون العقوبات لا يعاقب على النوايا في ارتكاب الجريمة والأفكار الباطنة وانما إذا اقترنت الأفكار بنشاط اجرامي حل التجريم والعقاب.

ومن الصعوبة بمكان تحديد الركن المادي في جريمة التشهير الالكتروني ذلك ان الأمر يتعلق بجريمة مسرحها هو بيئة افتراضية، مما يجعل تحديد السلوك الإجرامي والنتيجة والعلاقة السببية لهذه الجريمة امر شائك وسنتناولها بالتفصيل الاتي:

1-**السلوك الاجرامي:** هو عنصر مهم وضروري في تكوين الجريمة؛ ويعرف بانه فعل الجاني الذي يحدث اثرا في العالم الخارجي؛ وبغير هذا السلوك لا يمكن محاسبة الشخص[1]؛ وجريمة التشهير الإلكتروني تقع بسلوك ايجابي.

والنشاط الاجرامي لجريمه التشهير عبر الأنترنت هو كل سلوك يتم من خلاله نشر معلومات خاصة بالأشخاص باستخدام منظومة رقمية منشئة بواسطة البريد الإلكتروني او رقم هاتف ويسمح لأعضائه بإنشاء صفحة ومجموعة على ذلك الموقع، ووضع التعليقات ومشاركات فيه، كما تتيح للعضو تحميل محتوى او صورة على صفحته ،وكتابة تعليقات او إبداء إعجابات او مشاركات [2]؛سواء كانت في شكل صور او فيديوهات أو رسائل صوتية او دردشة مكتوبة، مما يضر بسمعته وفقدان الثقة به، وتغيير الانطباع عليه، سواء تم الأمر بعلم الضحية ام لا في حضوره او غيابه، مما استوجب توافر شرط النشر للمحتوى بشكل علني.

2-الحصول على معلومات وبيانات واسرار متعلقة بالحياة الخاصة للأشخاص الضحايا:

سواء عن طريق الثقة او عن طريق مسيء الأشخاص او عن طريق اختراق جهازه وسرقة محتوياته من صور فيديوهات وتسجيلات ودردشات..... الخ. كان يقوم شخص باستغلال

[1]- رحماني، منصور، الوجيز في القانون الجنائي العام، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، د، ط، ص98

[2]- البرعي نجاد، التشهير باستخدام الانترنت، سؤال وجواب المجموعة المتحدة للقانون ص12

معلومات خاصة جدا في هاتف ضائع او تمت سرقته او اشتراه عن طريق استرجاع الصور وفيديوهات حساسة تم مسحها من طرف صاحبها الذي هو نفسه الضحية بواسطة تطبيقات مختصة.

3-القيام بصناعة محتوى مسيء للشخص:

وانتهاك حرمة حياته الخاصة وارفاقها بكلام مسيء للسمعة والاعتبار ثم نشره سواء كان صورا او فيديوهات او كتابة او دردشات ماسنجر عبر الفيس بوك او تحتوي على معلومات او أخبار كاذبة او مفبركة لعدد كبير من المستخدمين.

4-التنصت واستراق السمع: للمحادثات الخاصة او السرية ويمكن تعريفه بانه:

الاستماع سرا بأي وسيلة كانت أيا كان نوعها الى كلام له صفة الخصوصية او سري صادر من شخص ما او متبادل بين شخصين او أكثر دون رضاه، وقد نهى الله عز وجل عن تدخل وتفتيش في اسرار الناس قال الله تعالى "ولا تقف ما ليس لك به علم ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك كان عنهم مسؤولا" الاسراء 36. وبمجرد الاستماع واستخدام هذا التسجيل الذي حصل عليه بطريق غير مشروع للتشهير بشخص ما او تهديد بالتشهير يتحقق الركن المادي للجريمة. والملاحظ ان المشرع لم يشترط استخدام اجهزة معينة المهم انها تؤدي للنتيجة الجرمية؛ بما يعني اتساع نطاق استعمال اية اجهزة قد تظهر في المستقبل، مما يعكس مسايرة المشرع لتطور العلمي المذهل في مجال الاتصالات[1].

5-النشر: يتسع مفهوم النشر ليشمل الإضافة الى المفهوم التقليدي وهو السماح للغير واطلاعهم كذلك على الصور او سماعهم لمحادثة الغير هنا يعني عدد غير محدود من الناس وسوى المشرع بين القيام «بالوضع او بالسماح بالوضع"[2]. بمعنى انه نشر بنفسه او مكن غيره من نشر ما بحوزته من محتوى فالقيام بنشر او مشاركة منشور مسيء مرفقا بتعليق يفيد تأييدا

[1]- صقر، نبيل، الوسيط في جرائم الاشخاص، دار الهدى، عين مليلة-الجزائر ص181

[2]- بوقيعة، حسن، الوجيز في القانون الجنائي الخاص، دار هومة، بوزريعة الجزائر د، ط، ج2، ص152

او اعجابا بمضمونه، مسؤوليته تكون مشتركة بين الناشر الأصلي والشخص المعلق، بينما لو كان التعليق مسيء على منشور غير مسيء فان المسؤولية الجنائية تقع على صاحب التعليق وحده. ويكفي في تحقق المسؤولية الجزائية ان يقوم الناشر بنشاط يمكن من خلاله ان يطلع على محتوى خاص. فمتى نشرها في مواقع التواصل الاجتماعي فقط تحققت المسؤولية دون اشتراط ان يتم الاطلاع عليها بالفعل من الغير.

اما عن وسائل نشر المعلومات: لا يشترط القانون وسيلة او طريقة معينة، فالمهم هو اشاعة الخبر وسط الجمهور[1]. وهو الأمر الذي يحدث عبر النشر في وسائل التواصل الاجتماعي في هذا السياق انتهت المحاكم الأمريكية الى جنحة التشهير الإلكتروني تكتمل إذا كان النشر داخل مجموعة تواصلية ذلك ان مفهوم النشر قد تحقق فعلا بوجود الناشر وهو المتهم والمستقبل وهو الضحية والطرف الثالث متمثلا في آلاف المستخدمين.

فالسلوك الاجرامي يتمحور حول قيام شخص باستغلال محتوى مسيء صنعه بنفسه او صنعه غيره في التشهير هذا النشاط الاجرامي بكافة صوره يؤدي الى ضرر ايقاع على المجني عليه بصفة خاصة وعلى المجتمع بصفة عامة وهذا ما سنراه في العنصر الموالي.

6-<u>النتيجة الإجرامية:</u> يقصد بها الأثر المترتب على السلوك الجرمي والذي يتمثل في الجريمة الإيجابية في التغيير الذي يحدث في العالم الخارجي سواء كان ماديا او نفسيا، ويمكن تعريف النتيجة بانها ما يسببه السلوك الإجرامي من ضرر او خطر يصيب او يهدد مصلحة يحميها القانون، كما هو الحال في جريمة القتل وقد يكون معنوي كما هو الحال في جريمتنا محل البحث.

تقع النتيجة الإجرامية في جريمة التشهير الإلكتروني متى تم ايداع المحتوى المسيء في مواقع التواصل الاجتماعي بعض النظر عن الغرض، فجريمه التشهير تكون متحققة يتوفر

[1]-الفيصل، عبد الامير، دراسات في الاعلام الالكتروني، ص325

عنصر العلانية وبالتالي فهو عنصر مفترض الوقوع كما هو مفترض في التشهير عبر مواقع التواصل الاجتماعي، الذي هو اقل نطاقا، بالغة الجرمية.

7-**العلاقة السببية**: لا يكفي لقيام الركن المادي للجريمة ان يصدر سلوك الإجرامي من الجاني في حق المجني عليه وان تحدث نتيجة إجرامية بل لابد من قيام علاقة بين السلوك والنتيجة وهي العلاقة السببية بانها مجموعة العوامل الإيجابية والسلبية التي يستتبع تحقيقها حدوث النتيجة على نحو لازم[1].

اي مشكلة حول موضوع السببية إذا كان ظاهرا ان فعل الجاني وسلوكه الإجرامي هو سبب النتيجة الضارة ثمن يضرب شخص بسكين فأراده قتيلا ولكن الصعوبة تكمن إذا تداخلت عدة أسباب في إحداث النتيجة الجرمية.[2]

وتحديد العلاقة السببية في هذه الجريمة جد صعب بسبب التعقيدات المتعلقة بها لأنها تقع في بيئة افتراضية، وما يعنيه ذلك من تشابك مراحل المدخلات والمخرجات الإلكترونية، وتسببها في حدوث النتيجة المراد الحصول عليها وهي الإساءة للضحايا، وانتهاك سمعتهم واعتبارهم، من هذا المنطلق في العلاقة السببية في جريمة التشهير الإلكتروني للأشخاص تكون بين قيام الجانب النشر في مواقع التواصل الاجتماعي لأسرار ومعلومات وبيانات تتعلق بخصوصيات الضحايا، ونتيجة الحاصلة وهي التشهير بالأشخاص.

المطلب الثالث: الركن المعنوي.

عرف بانه العلم بعناصر الجريمة مع اتجاه الارادة الى تحقيقها او قبولها او هو اتجاه ارادة الجاني نحو ارتكاب الجريمة مع العلم بتوافق اركانها القانونية[3]، ومن التعريف نستخلص ان هذا الركن يتكون من عنصرين هما العلم والارادة، في العلم هو إدراك الامور على نحو

---

[1]- حسني؛ محمود نجيب؛ القسم الخاص جرائم الاعتداء على الاشخاص، دار النهضة العربية القاهرة، د، ط، ص24

[2]- رحماني منصور؛ مرجع سابق ص104_105

[3]– رحماني، منصور، مرجع سابق ص 114

مطابق للواقع، يسبق الارادة، اما هذه الاخيرة فتتمثل في الاتجاه من اجل تحقيق السلوك الاجرامي، ويمكن تفسير القول كالاتي:

1-العلم: ويعرف بانه «حاله ذهنية او قدر من الوعي يسبق تحقق الإرادة ويعمل على إدراك الأمور على نحو صحيح"[1]، بمعنى ان العلم هو الحالة النفسية التي تقوم في ذهن المشهر جوهرها الوعي بحقيقة عناصر الواقعة الإجرامية التي يتشكل منها الركن المادي بشأن التشهير بالفتيات عبر مواقع التواصل الاجتماعي مع تصور وقوع نتيجة الاجرامية.

وعناصر الواقعة الإجرامية التي يلزم العلم بها للقيام بالقصد الجنائي هي ما يتطلبه المشرع بإعطاء الواقعة وصفها القانوني وتمييزها عن غيرها من الوقائع الإجرامية الاخرى وايضا عن الوقائع المشروعة[2]. فاشتراط علم الجاني ان نشره لمعلومات خاصة بالفتاة على نية في مواقع التواصل الاجتماعي مع ما يرافق ذلك من اذى جسيم هو جريمة معاقب عليها قانونا. كما يعلم كل عناصر الجريمة من اول أخذ معلوماتهم الخاصة وصورهم وتسجيلاتهم واتصالاتهم سواء تحصل عليها الجانب نفسه اوعن طريق الغير وسواء ثم ذلك عن طريق الثقة والامان لوجود علاقة تربطهم او عن طريق الاختراق والسرقة او حتى عن طريق الصدفة، ثم نشرها علانية في منصة الكترونية[3].

2-الارادة: قلنا في العنصر السابق" ان العلم إرادة ذهنية بها ترسم الجريمة في ذهن الجاني فيوازن بين الأقدام والأحجام وما يترتب عن كل ما منهما والإرادة تؤدي دورين أولهما حسم الاختيار، وثانيهما نقل الفكرة من الذهن الى الواقع [4]" ان نتيجة نية الجاني اتجاه نشر معلومات مسيئة عن أشخاص ونشرها ،مع علمه الاكيد بكونها تسبب له اذى جسيما، اي

---

[1]- سليمان، عبد الله، شرح قانون العقوبات الجزائري، القسم العام، ج1، د، ط، ديوان المطبوعات الجامعية، ص250

[2]- مأمون، سلامة، قانون العقوبات، دار سلامة للنشر والتوزيع، مصر،2018، ص250

[3]- مجلة دورية دولية محكمة متخصصة في مجال العلوم القانونية والسياسية، تصدر عن جامعة عمار الباجي الاغواط، مقال بعنوان: التكييف القانوني بجريمة القذف عبر وسائل التواصل الاجتماعي، اعداد جامعة العربي التبسي ص284.

[4]- رحماني منصور، مرجع سابق ص119

انه يستلزم توافر اتجاه ارادته نحو تحقيق العناصر المادية للجريمة بتعديل إعداد الخصوصية قبل الضغط على زر النشر الذي يجعل المنشور متاحا العامة من المستخدمين، او في حالة جعله متاحا لرؤية جميع أصدقاء المستخدم المسجلين في حسابه، وبذلك تكون شروط العلانية اللازمة لوقوع الجريمة متوفرة.

3-صور القصد الجنائي في جريمة التشهير الإلكتروني: واتخذوا القصد الجنائي عدة صور منها القصد العام والقصد الخاص:

أ-**القصد الجنائي العام**: وهو الهدف الفوري والمباشر للسلوك الإجرامي وينحصر في حدود تحقيق الغرض من الجريمة اي لا يمتد لما بعدها.

ب-**القصد الجنائي الخاص**: هو ما يتطلب توافره في بعض الجرائم فلا يكفي مجرد تحقيق الغرض من الجريمة بل هو أبعد من ذلك اي انه يبحث في نوايا المجرم، من هنا نتساءل عن القصد الجنائي الذي يجب توافره في جريمة التشهير الالكتروني.

ان المجرم الالكتروني يتوجه من أجل ارتكاب فعل غير مشروع او غير مسموح مع علم هذا المجرم بأركان الجريمة وبالرغم من ان بعض المخترقين يبرزون أفعالهم بأنهم مجرد فضوليين وانهم قد تسللوا صدفة، سواء انتقاء للعلم كركن لقصد الجنائي، وكان يجب عليهم ان يتراجعوا بمجرد دخولهم ولا يستمروا في الاطلاع على اسرار الأفراد والمؤسسات لان جميع المجرمين والأشخاص الذين يرتكبون هذه الأفعال يتمتعون بمهارات عقلية ومعرفية كبيرة.

في القصد الجنائي العام متوفر في جميع الجرائم المعلوماتية دون اي استثناء ولكن هذا لا يمنع ان هناك بعض الجرائم المعلوماتية التي تتطلب ان يتوفر القصد الجنائي الخاص مثل جرائم تشويه السمعة عبر الأنترنت[1] دون الاعتداد بالبعث في هذه الجريمة (ابتزاز،

[1]- ونوغي نبيل، الجريمة الالكترونية في التشريع الجزائري، مجله العلوم القانونية والاجتماعية، جامعات زيان عاشور الجلفة الجزائر، مج4-ع3سبتمبر 2019ص12

اذى، انتقام ،تشهير)مع التنويه الى ان قيام المتهم بهذه الجريمة قد يكشف قيامه بجرائم اخرى متى توافرت أركانها، كالتهديد بالابتزاز الضحية من خلال الاحتفاظ بالتسجيل او صورة او مسند المنصوص والمعاقب عليه بالمادة 371 من قانون العقوبة الجزائري او الاستغلال الجنسي للضحية المنصوص عليها في المواد 333 من خلال قانون عقوبات الجزائري وميلها (توافر العلانية بالنشر او الاعلان)،او جرائم حيازة صور محتوى اباحي بقصد التحريض المتاجرة فيها المنصوص عليه في المادة 333 مكرر 1من قانون العقوبات الجزائري. او جرم الاغراء بقصد التحريض على الفسق المنصوص والمعاقب عليها بموجب المادة 347 من قانون العقوبات الجزائري. والسب والقذف المنصوص والمعاقب عليه بالمواد من 297 الى 299 من قانون العقوبات الجزائري.

المبحث الثالث: اثار وسبل مكافحة جريمة التشهير الإلكتروني

المطلب الاول: اثار التشهير الإلكتروني

1-الآثار الاجتماعية:

ان التشهير بالفتاة له عواقب وخيمة وآثار اجتماعية سلبية جسيمة، ولا سيما في هذا الوقت الذي كثرت فيه الوسائل المتخذة في جريمة التشهير في ظل التقدم التقني الهائل والسريع او ما يعرف بالعولمة المعلوماتية، ولا احد ينكر الاثر الذي يتركه التشهير اجتماعيا وعلى الاخص اذا كان عبر الهاتف المحمول الذي يتم بواسطته نشر الصور العوائل والفتيات في الأنترنت بصورة فاضحة، ويكون لذلك اثر سيء على هذه العائلة او تلك الفتاة التي ربما تحرم من الزواج بسبب التشهير بها وان كانت متزوجة ربما طلقت، فترتب على ذلك العديد من المشاكل الاسرية والانحرافات الأخلاقية التي تهدم كيان المجتمع، والقصص في ذلك اكثر من ان تحصى.

يضاف الى ذلك ما يصيب نسيج العلاقات الاجتماعية من خلل واضح واضطراب واهتزاز للثقة فيما بين الأفراد بسبب الخوف من جرائم التشهير وآثارها المدمرة، حيث تقوقعت بعض الأسر على نفسها وعزفت عن حضور المناسبات والحفلات العائلية خوفا من جرائم التشهير التي قد ترتكب في هذه المناسبات وذلك عن طريق التصوير خلسة بكاميرا الهاتف المحمول من قبل ضعفاء الإيمان. ومن الواضح ان اضطراب العلاقات الإنسانية بهذه الكيفية سيحدث خللا في بناء شخصيات الأفراد، وتنعكس آثاره على المجتمع الكبير بصوره خطيرة ما يجعله عرضة للتفكك.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فان بعض المجتمعات العربية خاصة ما يعرف بعملية الوصم بكل من يقوم بسلوك مشين او عمل قبيح خارج عن المألوف، وهذا الوصم يختلف حسب طبيعة العمل والسلوك المقترف، فمن خرجت صورته في وضع غير لائق من خلال

أجهزة الحاسوب اصم بالعار واصاب سمعته ومكانته خلل اجتماعي يضطر معه للهروب من الناس والاعتزال عنهم مما يلحق به اضرارا حسية ومعنوية بسبب ذلك التشهير.[1]

2-الآثار الاقتصادية:

ان جريمة التشهير من الجرائم الخطيرة التي تهدد كيان المجتمعات وتنخر في اقتصادها، ذلك انها جريمة متعددة الوجوه و متنوعة الجوانب، وشرها لا يقف عند حد معين، ولا سيما في عصرنا الحاضر الذي بات رهينة للعولمة وتحولاتها وما تفرضه من سرعة المعلومات وتشابكها، والغاء الابعاد وترابطها، وتأتي الآثار الاقتصادية المصاحبة لجريمة التشهير كواحدة من أخطر الجرائم التي تصيب الأفراد والحكومات، ومبعث هذه الخطورة ينبع من إصابة الجهاز الاقتصادي في الدولة بأمراض اقتصادية خطيرة يصعب علاجها وايجاد الحلول المناسبة لها، ما يؤثر تأثيرا سلبيا في التنمية الاقتصادية التي توليها مختلف الحكومات في العديد من الدول سواء المتقدمة او النامية عناية فائقة، ولعل من اخطر هذه الآثار الاقتصادية التي تفرزها جريمة التشهير زياده معدلات الفقر والإنفاق الحكومي على مكافحة الجريمة والبطالة في المجتمع بسبب حالات الطلاق التي تحدث في كثير من الأحيان من خلال التشهير بالأسر وتصوير الزوجات وفضحهن عبر الهواتف المحمولة وشبكة الأنترنت، فتفقد هذه الاسر العائل لها لانشغاله بزوجه اخرى فيضيع الأولاد وينجرفون وراء دواعي الاجرام التي تؤثر تأثيرا بالغا في اقتصاد البلاد.

ويزداد الامر سوءا عندما يكون التشهير لتحقيق مصالح اخرى لأفراد او مؤسسات تجارية في تنافس غير شريف ربما يستغل فيه الدين والبسطاء من الناس لترويج اشاعه كاذبة عبر رسائل الهواتف المحمولة بهدف التشهير بمؤسسة او شركه تعد رافدا من روافد الاقتصاد بالدولة، فتتأثر هذه المؤسسة او الشركة من ذلك التشهير ويقل انتاجها وقد يصل الحال بها الى إعلان إفلاسها.

[1]-السيدة عائشة ام المؤمنين وعالمة نساء العالم، عبد الحميد محمود طهماز، دار القلم: دمشق، ط4 ،1408ص53.

فان التعرف على مرتكبي جرائم التشهير وملاحقتهم دوليا نظرا لتميز بعض الوسائل المستخدمة فيها بتخطي الحدود الدولية والحواجز الوطنية التشهير عبر الانترنت الذي قد يرتكب في دولة ويكون أثاره الإجرام في دوله أخرى والمستفيد منه في دولة ثالثة كل ذلك يتطلب وجود انظمة فاعلة لمواجهة هذه الظاهرة كنظام الإنابة القضائية والملاحقة القانونية التي يجب ان يسبقها تعاون مشترك بين الجهات الأمنية للعدالة الجنائية بين الدول ويدخل في ذلك عقد اللقاءات والاتفاقيات الأمنية وتبادل الخبرات الفنية ما يحمل الدول تكلفة مالية عالية لتحقيقه، اذا تحقق فانه سيؤثر على قدرة الدول واقتصادها وأجهزتها الحكومية المختلفة وأدائها الاقتصادي في العديد من الجوانب الحياتية.[1]

3-الآثار النفسية:

ان الحصول على صحة نفسية جيدة في هذا العصر الذي يشهد تطورا سريعا وخاصة في وسائل التقنية والاتصال، وتعلقت فيه النفوس بالماديات، انما هو طريق شاق وطويل، تحيط به المشاكل والعقوبات التي لا يمكن حصرها ولا التغلب عليها الا بالاعتصام بحبل الله المتين والسير على نهج النبي الكريم، ولعل جريمة التشهير واحدة من تلك المشاكل التي تحيط بالأفراد وتؤثر سلبا في نفسياتهم، هي جريمة خطيرة تنال من كرامة المشهر بهم، وتمس سمعتهم ومكانتهم الاجتماعية في محيط اسرهم وبين اهليهم ومجتمعهم، وتخلف اثار نفسية تؤثر في الغالب على مجرى حياته من جراء ما اذيع عنهم من تهم او صور منسوبة اليهم، يظل يراها قائما ولو تبين فيما بعد براءتهم منها، وتبع لذلك تكون النفوس خائفة ومضطربة وقلق ولا هم لها سوى التشفي والانتقام من شهر بها، مما يعرضها للأمراض النفسية المزمنة، الشعور الدائم بالإهانة والذل العميق والاكتئاب، ولن يشعر بالأمن النفسي شخص لا يظهر الوسط الذي يعيش فيه احتراما لشرفه وكرامته، بل ان ذلك يصيبه بالإحباط ومن ثم التفكير بالأقدام على الانتحار[2]، ما حصل لتلك الفتاة التي تعرفت على شاب فوقعا في الحرام وصورها بهاتفه وحدها

[1]-ممدوح عبد الحميد عبد المطلب، التنبؤ الأمني في عصر العولمة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية: الرياض، 1427ه.ص238.

[2] - موقع صيد الفوائد في شبكة الانترنت.

دون خروج وجهه واختلفا بعد ذلك فهددها بالفضيحة فبكت بين يديه فرفض ونشر الصورة ببلوتوث وشبكات الانترنت اذلالا لها، فلما عرفت قتلت نفسها بشرب ماده قاتلة[1].

المطلب الثاني: السبل الوقائية لمكافحة التشهير الإلكتروني.

هي الوسائل والحواجز التي تحول دون وقوع الجريمة والتي نذكرها كالاتي:

أولا: الارتقاء بمهارات رجال التحقيق في الجرائم المعلوماتية: هناك جملة من المهارات التي يلزم توفرها في رجال التحقيق الجرائم الالكترونية من اهمها:

1-تكريس العمل العلمي والفني لإعداد نخب متميزة من المحققين يتمتعون بمهارات متقدمة تساير ما تتطلب طبيعة هذا التحقيق في هذا النوع من الجرائم[2].

2-يستلزم من الأجهزة الأمنية انشاء وحدات مختصة في مكافحة جريمة التشهير الإلكتروني بشكل خاص وجرائم المعلوماتية بشكل عام.

3-انتشرت في الآونة الاخيرة الانتهاكات المعلوماتية التي تمس السمعة، حيث ان المعلوماتية بأدواتها المختلفة والمتمثلة بصفة اساسية في جهاز الحاسب الآلي او الجوالات المتطورة[3]، إذا وجوب قيام الأجهزة الأمنية بعقد دورات تدريبية (نظرية وعلمية وتطبيقية) في مجال المعلوماتية وكل ما يختص بها الاكتساب مهارات تسمح باستيعاب تقنيات الحاسب الآلي من حيث برامجه وأنظمتها الالمام والمعرفة الجيدة في مجال الحاسب الآلي والأنترنت. وكيفية الاستفادة من هذه

---

[1]- إبراهيم محمد الزين وغادة عبد الرحمن الطريف، الخوف من جرائم الجوال، بحث مقدمة لندوة الامن والمجتمع، كلية الملك فهد الأمنية: ال رياض1428 ص 251.

[2]-السراء، محمد حسن، الأساليب الحديث والمهارات التقدمة في تحقيق الجرائم الالكترونية، الفكر الشرطي، مج21 ع81، 2012ص34-44.

[3]-طرشي نورة، مكافحة الجريمة المعلوماتية، مذكرة ماستر في القانون الجنائي، جامعة ال جزائر 1 ،2011-2012 ص35.

المعرفة واستخدامها بكفاءة في التحقيق والتحري واستخلاص الأدلة واستخلاص ما يمكن استخدامه كدليل في المحكمة.[1]

4-الأدلة الإثباتية الإلكترونية هشة بطبيعتها. فهي قابلة للتحريف او الإتلاف او تدمير من خلال سوء المناولة او الفحص بطريقة غير سليمة لذا ينبغي اتخاذ احتياطات خاصة من اجل توثيق هذا النوع من الأدلة الإثباتية، لان باتخاذ هذه الاحتياطات تصبح الادلة المتحصل عليها صالحة للاستعمال أثناء إثبات الجريمة.

5-تكليف عناصر امن متخصصين بتحقيق في هذه الجرائم للتوصل الى كشف هوية الجاني الالكتروني وملاحقته.

ثانيا: دور الهيئات المدنية والمحلية: ان التأثير السلبي للجرائم الإلكترونية لا يتوقف عند الجوانب المادية والمالية للمجتمع، بل يتعداه ليشمل القيم الأخلاقية للأفراد ومن ثم للمجتمع، لذا يعد الدور الذي تقوم به الهيئات المدنية والمحلية في ترسيخ وزيادة الوعي الأمني لدى المواطنين وتحفيزهم في المشاركة لمكافحة جريمة التشهير الإلكتروني، من بينها (الاسرة، المسجد، المدرسة، الجامعة.....).

فيقع على عائق الأسرة التنشئة الحسنة للأجيال[2]، ذلك ان الأسرة هي الابنة الاولى لبناء المجتمع فاذا صلحت صلح المجتمع كله والعكس بالعكس، اريد حقيقة هذا الصباح يستلزم وعي الآباء ان ابنائهم خلقوا للزمان غير زمنهم وبالتالي يستوجب تنشئتهم وتوعيتهم وفقا علي التطورات الحاصلة في هذا الزمان، وهذا ما يعبر عنه بالتربية المتجددة للأبناء وقد اشار لذلك قول علي بن ابي طالب "علموا اولادكم خير ما تعلمتم فانهم خلقوا لزمان غير زمانكم".

---

[1]-سبل وآليات مكافحة الجرائم الالكترونية: قراءة في التجربة القطرية 2014/2005 مجلة التميز الفكري لعلوم الاجتماعية والإنسانية 5جانفي 2021 ص 15.

[2]-مرسي، محمد منير، الأصول التربية الإسلامية أصولها وتطورها في البلاد العربية، عالم الكتب، ط2005، ص77.

اما المسجد «فله دوره الهام والمهم في عملية تنمية القيم الخلقية والاسلامية لدى الافراد والجماعات خاصة إذا توافرت له الامكانيات من قوة بشرية وامكانية مادية، وإذا كان دوره في حاضرين المعاصر فتراجع الى حد ما لوجود المدارس، ووسائل الاعلام، فان ذلك لا يعني اختفاء دوره، دوره قائم". [1] ذلك ان اهم وظيفة للمسجد هي الامر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهذا الامر والنهي وما يتفرع عنهما من كلية وقواعد، لهما صلة وثيقة بالأخلاق الفاضلة.

في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر يحيي ضمير الانسان ويقوي الوازع الديني لدى كل شخص ويحيي فيه الجانب الاخلاقي الرافض للجريمة عموما.

ونفس الكلام ينطبق على المدرسة والجامعة وكل الهيئات التي تعمل على التوعية والارشاد فكلها يمكن الاستفادة منها لدرء تفشي الجريمة في المجتمع واحياء الضمير الاخلاقي، قال الشاعر شوقي: وانما الامم الاخلاق.

ما بقيت... فان هم وذهبت اخلاقهم ذهبوا.[2]

ثالثا: تعاون رجال الأمن ووسائل الاعلام والاتصال في مكافحة جريمة التشهير الإلكتروني

1-يؤدي الاعلام دورا هاما في توعية الجمهور المشاهد وذلك من خلال بث حصص التلفزيونية باستضافة أحد المسؤولين بشرح فيه اساليب الوقاية من هذه الجريمة او عن طريق زيادة عدد الحصص التمثيلية مقدمة في الاذاعة والتلفاز المسرح بها من طرف وزارة الدفاع الوطني، التي تمثل جرائم حقيقية، نذكر من هذه الحصص (لغز الجريمة، جنايات، تحريات....) في القنوات الوطنية،[3] او عن طريق الحملات التحسيسية التي يقوم بها رجال الامن من خلال توزيع مناشير في الحواجز الامنية او في الايام المفتوحة التي يقوم بها الدرك الوطني سنويا، او القيام بمحاضرات او ملتقيات لتوضيح خطورة لهذه الجرائم والاجراءات الاحترازية الواجب

[1]-احمد خضر شعبان، ضمانات حرمة الحياة الخاصة في الشرع والقانون، ص50-51.

[2]-طرشي نورة، مرجع سابق، ص8.

[3]-ممدوح عبد الحميد عبد المطلب، البحث والتحقيق الجنائي الرقمي، ص260.

تطبيقها، وكذا بيان طرق الاحتفاظ بالبيانات الحساسة خشية وقوعها في ايادي المجرمين يستخدمونها الاساءة الى السمعة وكذا التنبيه بعدم ارسال الصور الشخصية عبر وسائل التواصل الاجتماعي عند التواصل مع الغرباء وعدم قبول اي طلب صداقة الا من اشخاص موثوق بهم.

2-انشاء خطوط هاتفية تابعة للجهات الامنية مباشرة للإبلاغ عن الجرائم المعلوماتية مباشرة.

3-ارسال رسائل قصيرة ارشادية عبر الهاتف بالتعاون بين الجهات الأمنية وشركات الاتصالات.

المطلب الثاني: السبل الاجرائية لمكافحة التشهير الإلكتروني.

ونقصد بالسبل الاجرائية هي التي تقع اثناء وبعد وقوع الجريمة مباشرة وهي عبارة عن اجراءات تساهم في تقليص لأقل حد ممكن وتسريع التحقيق والقبض على الجنات نذكر منها:

اولا: تكاتف افراد الاسرة حالة علم بوقوع او بعد وقوع أحد افرادها ضحية للتشهير:

ونقصد هنا ان غالبا من يقع ضحية للتشهير او تهديد بالتشهير يخاف على سمعته بين الناس، وربما أكثر ما يخاف منه رؤية افراد اسرته له وخاصة إذا كان سببه على سرية، فالأجدر هنا بأفراد الاسرة التعاون لمواجهات خطر الجريمة وتقليل اضرارها لأقل قدر ممكن، وتجاوز الخلافات لحين ابلاغ الجهات الرسمية وتدخلها، لان الضحية لو تصرف بمفرده وبمعزل عن عائلته، واستسلم لابتزازات الجاني فان هذا الامر لا يمكن التكهن بما تؤول الامور اليه من تفاقم الاضرار، والتبعات بل سيزيد ولا تحمد عاقبته.

ثانيا: تعاون الضحايا مع الجهات المختصة للإبلاغ عن الجرائم: ان الحجم الحقيقي للجرائم الكمبيوتر لا يزال يشبه الغموض اما بسبب عدم التمكن من ضبطها او احجام الضحايا عن الابلاغ عنها الى الجهات المختصة، وذلك بسبب ترددهم او خوف نظرة المجتمع لهم،

وتشير نتائج الدراسة ان 90% من جرائم المتعلقة بالتشهير تعالج عن طريق التصحيح في حين ان 10% بدعاوى في ساحات المحاكم.[1]

ان الابلاغ بدقة عن الجرائم الالكترونية يوفر فائدة اخرى عظيمة، حيث انه كلما كثر كم المعلومات الذي يحصل عليه رجال انقاذ القانون حول الاتجاهات الجديدة لهذه الجرائم كلما مكنهم ذلك من مواءمة وتكييف الطرق الحالية للضبط لمواجهتها بشكل أفضل، ذلك من خلال:

1-تشجيع المواطنين للتبليغ وتوفير ضمانات المبلغين عليها وحمايتهم من اي تهديد بمس حياتهم او اجسادهم او اعراضهم.

2-الصدق في القول عند الادلاء بالمعلومات او اثناء الابلاغ عن الجريمة وهذا يساعد على الكشف السريع عن الجاني والقبض عن الجاني الحقيقي وكذا تسليط العقوبة المناسبة للجاني.[2]

المبحث الرابع: المكانة الاجتماعية

المطلب الأول: مدخل سوسيولوجي للمكانة الاجتماعية

تشير المكانة الاجتماعية، بشكل عام، إلى المنزلة العالية والسمعة الحسنة التي ينسبها الناس إلى مراكز اجتماعية، ومهن معينة داخل المجتمع. وقد أدرك ماكس فيبر أنه من الممكن تحديد شكل ما من أشكال التدرج، في جماعات المكانة داخل المجتمع، وهو الشكل الذي يجب أن يكون مستقلاً تماماً عن أشكال التدرجات الطبقية، ومن ثم يكون من المتوقع أن تتمايز

[1]-الفيصل عبد الأمير، مرجع سابق، ص312.

[2]-ممدوح عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص260.

أساليب المعيشة لدى جماعات كل مكانة، بما فيها ما تمارسه من أنماط السلوك وأنساق المعتقدات، وأنماط التفضيل والاستهلاك. وتتضمن المكانة التوقعات المتبادلة للسلوك، بين الذين يشغلون الأوضاع المختلفة في البناء، أو النسق الاجتماعي .ويرى فيبر أن نظام الطائفة الاجتماعية المغلقة، يمثل شكلاً لجماعات المكانة وليس للطبقات الاجتماعية، ومن ثم فالأمر الحاسم هنا هو النظر إلى المكانة الاجتماعية، بوصفها تمثل المنزلة العالية التي تُنسب للمركز الاجتماعي، والتي لا يلزم بالضرورة أن تتطابق مع إدراك كل عضو من أعضاء الجماعة لنفسه.

وتتضمن المكانة الوضع الذي يشغله الفرد أو الجماعة، في ضوء توزيع الهيبة في النسق، أو توزيع الحقوق والالتزامات والقوة والسلطة، كأن نقول: مكانة عليا ومكانة دنيا. وقد أوضح العلماء والفلاسفة أن هناك علاقة بين استمرار المجتمع وتباين القوة والامتيازات بين الناس. وفي ضوء هذا يتحدد مصطلح المكانة بأنه وضع الفرد في المجتمع، وأنه مجموع الحقوق والالتزامات. أما الدور، فهو الجانب السلوكي لتنفيذ هذه الحقوق والالتزامات .ولقد رأى فيبر أن أهم خاصية للمكانة الاجتماعية أنها تتكون من خلال التفاعل الاجتماعي؛ فالمكانة الاجتماعية تشير إلى مدى الهيبة أو الاحترام أو الشرف، الذي يناله الفرد من الآخرين؛ أي أن المكانة تتحدد أساساً من خلال إدراك الناس وتصوراتهم لبعضهم.

فالذين يشغلون المكانة الاجتماعية نفسها، يميلون إلى وضع أنفسهم عند نقطة معينة من السلم الطبقي .وهناك أسباب عديدة تحدد المكانة الاجتماعية، من بينها الأصل الأسري، والجذور العرقية، والحسب والنسب، والتعليم والملكية. وتضم جماعات المكانة Statuts group الأشخاص الذين حققوا مستوى من الهيبة الاجتماعية، على أساس المعايير القائمة والفاعلة في الجماعة الأكثر اتساعاً التي ينتمون إليها .ويعتقد ماكس فيبر أن الطبقة الاقتصادية تحتل أهمية خاصة؛ لأنها تبدو في نظر الناس سبباً في تحديد المكانة الاجتماعية، ذلك أن جمع المال أو خسارته أيسر بكثير من اكتساب المكانة أو فقدها.

وربما لهذا السبب نجد أن ذوي المكانات المتميزة يفضلون دائماً فصل المكانة عن الطبقة. بمعنى أن المكانة تعكس أساساً الأصول الأسرية والتعليمية والثقافية، وهي الأصول، التي يصعب فقدها على المدى القصير، بعكس الأساس الاقتصادي. لذا اعتقد فيبر أن العلاقات الطبقية تتحدد من خلال التفاعل بين الأفراد المتباينين اقتصادياً في إطار السوق؛ بينما تتحدد المكانة الاجتماعية من خلال التفاعل بين الأفراد المتساويين اجتماعياً واقتصادياً . كما أنه من الضروري التمييز بين الطبقة والمكانة، على الرغم من الصلة الوثيقة بينهما؛ فالأفراد قد يحتلون مكانات عليا، بينما يحتلون أوضاعاً طبقية أدنى. وهذا التفاوت يساعد على فهم ديناميات التغيير الاجتماعي .ويرى علماء الاجتماع الوظيفيون أن المكانة الاجتماعية، وما يرتبط بها من هيبة واحترام، هي أكثر أنماط التدرج الاجتماعي عمومية وشيوعاً؛ لأن الكائنات الإنسانية تسعى دائماً إلى إشباع ذواتها من خلال ما تناله من تقدير واعتراف متبادل.

أما المكافآت الاقتصادية –بعد حد معين–لا تكتسب أهميتها في نظر الناس لذاتها، بل بوصفها مؤشراً يرمز إلى المكانة الاجتماعية العالية. ومن هنا وافق العلماء الوظيفيون على رأي فيبر على أن التدرج هو مظهر أساسي من مظاهر المجتمع الحديث .إن المكانة الاجتماعية ببساطة هي الوضع الذي يشغله الفرد في مجتمع أو جماعة ما. ولما كان كل فرد لا يقتصر انتماؤه إلى جماعة واحدة فقط، فإن مكانته تختلف وفقاً لنوع الجماعة التي ينتمي إليها، إذ قد يشغل مكانة معينة في جماعة ما غير تلك، التي يشغلها في جماعة أخرى . ويتضمن مفهوم المكانة تصور الأعلى الأدنى .إن هذين المفهومين يستخدمان لتحديد مكانة شخص ما، في نسق المراتب الاجتماعية. ومثال ذلك أن الرقيب في الجيش له مرتبة أرقى من الجندي، أو المهندس في المصنع له مرتبة أرقى من الموظف الفني. ولذلك يبدو المظهر الكلي للمراتب كما لو كان نسقاً للمكانة. وهذا التصور يركز على فكرة المرتبةRank وتحتل المكانات الاجتماعية على شاغلها حقوقاً وواجبات يجب أن يمتثلوا لها جميعاً. ومثال ذلك الحقوق والواجبات المرتبطة بمكانات الآباء والأبناء والأمهات، والعمال والموظفين .ويجب التمييز بين المكانة المكتسبة، والمكانة الموروثة ؛ فالمكانة المكتسبة هي التي يصل إليها الفرد

بجهوده، والتي تتميز في أغلب الأحيان بالمنافسة واستخدام القدرات الخاصة والمعرفة والمهارة. وبناءً على ذلك تعد كثير من المكانات المهنية مكتسبة، مثلا كالطبيب أو المحامي وتتعرض المكانة المكتسبة للمنافسة، طالما أنها تعتمد على معايير تستند إلى القدرات الشخصية أكثر من استنادها إلى عوامل متصلة بالمولد، (كالجنس والأسرة، والعنصر والسلالة).

أما المكانة الموروثة، فهي مكانة غير قائمة على قدرة خاصة أو مهارة أو جهد أو إنجاز فردي، وإنما تقوم على وضع موروث في المجتمع .والمكانة الموروثة إما أن تُكتسب عند المولد، أو بطريقة تلقائية؛ أي عندما يصل الفرد إلى سن معينة.[1]

المطلب الثاني: المكانة الاجتماعية للمرأة

دور المرأة في المجتمع: يُحسب للمرأة أدوار كبيرة في المجتمع حالها حال الرجل، فقد شاركت عبر العصور القديمة والحديثة في شتى المجالات، وكان لها أدوار أخرى عديدة كشاعرة، ملكة، فقيهة، محاربة، فنانة، معالجة، كما أن لها الفضل في العديد من الاختراعات ... ولعل الدور الأساسي يتمثل في بناء اسرتها ورعايتها حيث تقع على عاتقها كامل مسؤولية تربية الأجيال، وتتحمل كزوجة أمر إدارة البيت واقتصاده وجل أموره.

ومنذ بداية العقد العالمي للمرأة وحتى مؤتمر بكين عام 1996 ازداد الاهتمام بقضيّة تمكين المرأة،[2] وإتاحة الفرصة لها لممارسة دورها بفعاليّة مثل الرجل، والمساهمة في صنع القرارات في مختلف مجالات الحياة الثقافيّة، والاجتماعيّة، والسياسيّة، والاقتصاديّة. وقد أولت العديد من المنظمات والهيئات والدول الاهتمام بهذا المجال، وذلك من خلال إقامة مجموعة

---

www.moqualtel.com

تاريخ التصفح2023/04/19. على الساعة 18:15.

[2]-دنيا أحمد: دور المرأة في الأسرة الخليجية "مملكة البحرين نموذجا، ندوة بعنوان "تعزيز العلاقات بين دول مجلس التعاون وجمهورية كوريا"، فبراير 2011، ص10-11.

من المؤتمرات والندوات، وأشارت هذه الفعاليّات بكافة أشكالها المتنوّعة إلى أهمية تمكين المرأة، وإعطائها الحق الكامل بالعمل في كافة الميادين ويُعرّف الدور بأنه: (مجموعة من الصفات والتوقعات المحددة اجتماعيّاً والمرتبطة بمكانة معينة، وللدور أهميّة اجتماعيّة؛ لأنه يوضّح أنّ أنشطة الأفراد محكومة اجتماعيّاً، وتتبع نماذج سلوكيّة محددة، فالمرأة في أسرتها تشغل مكانة اجتماعيّة معينة، ويُتوقع منها القيام بمجموعة من الأنماط السلوكية تمثّل الدور المطلوب منها). [1]

وتتجلى مساهمة المرأة وأثرها في المجتمع من خلال مساهمتها في بناء الأجيال. لعبت المرأة دورًا محوريًا في نهضة المجتمعات القديمة والحديثة وأثبتت من خلال هذا الدور قدرتها على التغيير الإيجابي في تلك المجتمعات، فحضورها اللافت في مختلف جوانب الحياة وإصرارها على الوقوف بجانب الرجل ومساندتها له دليل على كونها عنصرًا أساسيًا في إحداث عملية التغيير في المجتمع.

إن التغيير الايجابي الذي تسعى له المجتمعات مرهون بشكل كبير بواقع المرأة ومدى تمكنها من القيام بأدوارها في المجتمع، فهي تشغل دور أساسي في بناء أسرتها ورعايتها لهم، من خلال ما يقع على عاتقها كأم من مسؤولية تربية الأجيال، وما تتحمله كزوجة من أمر إدارة الأسرة، ومع تقدم المجتمعات وتطورها نجد أن المرأة لم تلتزم فقط بواجبها تجاه أسرتها وتربية الأبناء بل أصبح لها دورًا اجتماعيًا كبيرًا في شتى المجالات، وبناءً على مؤهلاتها العلمية والثقافية والاجتماعية تنوعت أدوارها في المُجتمع على مُختلف الأصعدة، وفي ما يأتي بعض الأدوار المهمة التي تشغلها المرأة في المجتمع:

<u>دور المرأة في الرعاية والدعم</u>: للمرأة دور كبير في أسس الرعاية والدعم المجتمعي في العديد من المجالات، حيث أنها تبذل أقصى طاقتها في رعاية الأطفال وكبار السن.

[1]-احسان محمد الحسن: علم اجتماع المرأة: دراسة تحليلية عن دور المرأة في المجتمع المعاصر، دار وائل للنشر، 2008، ص26

دور المرأة في التعليم: تسهم المرأة بشكل كبير في تطوير الأسس التعليمية المختلفة في دول العالم، وذلك من خلال التدريس الأساسي المتضمن لقواعد ومفاهيم القراءة والكتابة في البيت والمؤسسات التعليمية المتنوعة.

دور المرأة في العمل: للمرأة دور كبير وعالمي في تطوير سبل العمل في المجالات والقطاعات العملية المختلفة، كما أنها تسهم أيضًا في بث التأثيرات الإيجابية التي تطرأ على المجتمع ومكوناته.

كون المرأة عضوٌ في المجتمع فيجب أن تكون شريكة في إدارة المجتمع وتحمل شؤونه، وكونها تقوم بالأعمال المنزلية لا يجب أن يلغي دورها الاجتماعي؛ لأنّها شريكة الرجل في تحمل المسؤولية، ففي ظل حالة النمو والتقدم التي تشهدها المجتمعات نحتاج إلى كلّ الجهود والطاقات المجتمعية، فإذا جمّدنا دورها الاجتماعي فقد خسرنا نصف طاقة المجتمع على اعتبار أن المرأة نصف المجتمع، ومن هنا ينبغي أن نعزز دور المرأة الاجتماعي ومساندتها بشكل مستمر والعمل على تذليل الصعوبات التي يمكن أن تواجهها مثل التقاليد والاعراف الاجتماعية التي تلغي كيان المرأة وتفرض عليها التبعية للرجل، وبعض القوانين والأنظمة المجتمعية التي تعيق تحقيق المرأة لذاتها، بالإضافة صعوبة التوفيق بين الدور العائلي والنشاط الاجتماعي.[1]

إن المرأة نصف المجتمع من حيث التكوين وكل المجتمع من حيث التأثير في النشأة والتكوين، فهي الأم والأخت والزوجة والجدة والمعلمة والمربية والعاملة و...إلخ، وعلينا أن نكرم المرأة بمنحها كافة حقوقها لكي تستطيع أن تنخرط في شؤون البناء والتنمية على نحو فعال وحيوي، فالإحصاءات تشير إلى أن تعليم المرأة وتمكينها من العمل انعكس ايجابًا على الأسرة، سواءً في الأمور التربوية أو الاقتصادية أو الصحية.

[1].-مديحة احمد عبادة: قضايا المرأة العربية بين تحديات الواقع وطموحات المستقبل، دار الفجر للنشر والتوزيع،2011، ص154

فأصبحت المرأة في أغلب الدول تشكل قوة ديناميكية داعمة للتطور والتحول في المجتمع، لذلك من الجيد التأكيد على أهمية تمكين المرأة لكي تكون قادرة على القيام بأدوارها بفاعلية، والمقصود بالتمكين هي العملية التي تُشير إلى امتلاك المرأة للموارد وقدرتها على الاستفادة منها وإدارتها بهدف تحقيق مجموعة من الإنجازات لارتقاء بالفرد والمجتمع.

المطلب الثالث: المكانة الاجتماعية للفتاة في الوسط الحضري.

يعد من أهم مظاهر التغير الاجتماعي الذي عرفته العائلة الجزائرية، التغير في مكانة ووضعية المرأة بصفة عامة والفتاة بصفة خاصة حيث تبقى المرأة هي المؤشر الأول على التقدم والحداثة.[1]

فلم تعد العائلة الجزائرية الحديثة تعتقد بتلك الأفكار والمعتقدات التي كانت تحط من شأن الانثى ولم يعد التمييز أو التفرقة على أساس الجنس جليا في العائلة الجزائرية، فأصبحت تتم معاملة الأنثى على قدم من المساواة مع أخيها الذكر، حيث أصبحت الفتاة تتمتع بدرجة من الحرية، سواء في التعبير عن رأيها، اتخاذ القرار المتعلقة بمستقبلها فقد "نشأت وضعية جديدة للمرأة داخل العائلة ولم تعد تحت سلطة الأب، الأخ، مع محافظتها على الإحترام بكل سعته وحتى الطاعة لأبويها إلا أن وضعيتها الجديدة تسمح لها بأخذ الكلمة، واتخاذ المبادرة، وتسيير حياتها الخاصة بشرط تجنب التناقض الحاد مع عائلتها".[2]

ولم يعد دور الفتاة يقتصر على مساعدة الأم في الأعمال المنزلية، بل أصبحت لها مكانتها ودورها في الأسرة ودورها في الأسرة الحديثة مثلها مثل الذكر لها حقوق وعليها واجبات، فقد أصبح بإمكانها المشاركة في اتخاذ القرارات والاندماج في الميدان المهني والقيام بعمل مأجور والوصول إلى مكانة اجتماعية ومهنية مرموقة.[3]

---

[1]– Mostefa, B , La société Algérienne en transition , alger :office de la publication universitaire,p38

[2]– مصطفى بوتفنوشت، المرأة العائلة الجزائرية التطور والخصائص، ترجمة دمري أحمد، بن عكنون: ديوان المطبوعات الجامعية 1984ص259.

[3]–مصطفى بوتفنوشت، مرجع سابق ص267.

أصبحت العائلة الحديثة تهتم بتعليم الفتاة على غرار أخيها الذكر، ويرى في العائلة الجزائرية أصبح نجاح الأطفال في الميدان الدراسي دون أن نستثني الفتاة هدفا يجب بلوغه من طرف الأهل وبذلك يقدمون لأبنائهم أحسن فرصة للحياة فكل من الشاب والشابة، عندما يحصلان على شهادة، فالطريق الطبيعي للتعليم الذي يتبعونه هو التسجيل في الدراسات الجامعية[1].

حيث تجد الفتاة في العائلة الجزائرية الدعم والتشجيع من طرف الأهل لمواصلة دراستها في مستويات أعلى في التعليم، فعن طريق التعليم الثانوي ثم العالي، تتجه الفتاة الجزائرية ثم الشابة الجزائرية وأخيرا المرأة الجزائرية مباشرة وبدون احداث صراع حاد داخل العائلة بسبب هذا التطور إلى العمل في القطاعات الاقتصادية التي كان يسيطر عليها العنصر الذكوري.[2]

وفي نفس السياق أشارت الدكتورة علياء الشكري في كتابها "**المرأة في الريف والحضر**"، التعليم بالنسبة للفتاة هو وسيلة لزواج أفضل برجل متعلم، كما أنه يجعلها امرأة محترمة، والتعليم أيضا بالنسبة للمرأة يمكنها من الحصول على وظيفة حكومية ومن ثم تعيش في مستوى اقتصادي أفضل من نظيراتها اللائي لم يحصلن على تعليم".[3]

فالتعليم هو أحد الوسائل أو العوامل الأساسية التي تساهم به الفتاة في تكوين صورة إيجابية تخصها، وباختصار إنه يولد الشعور بالوعي لدى معظم الفتيات،[4] فمن خلال التعليم أو العمل يمكن أن تظهر الفتاة قدراتها ومواهبها، وهذا ما جعلها تلتحق بكثير من التخصصات العلمية الدقيقة، وتتولى الكثير من الوظائف التي كانت حكرا على الذكور.

---

[1] – مصطفى بوتفنوشت، مرجع سابق ص283.

[2] - مصطفى بوتفنوشت، مرجع سابق ص284.

[3] – علياء الشكري، المرأة في الريف و الحضر، الإسكندرية دار المعرفة الجامعية 1988،ص289.

[4] –حكيمة قصوري، الفتاة الجزائرية بين المحيط العائلي والطموح المستقبلي، دراسة سوسيولوجية ميدانية لعينة من الفتيات في الوسط الحضري، الجزائر، رسالة ماجيستر في علم الاجتماع غير منشورة، جامعة الجزائر، ص93.

تشجيع العائلة للفتاة على العمل" جعلها تشعر بأنها سيدة الموقف تستطيع أن تكفي نفسها بنفسها، ومن ثم فلا داعيا لتحمل القيود التي كان يفرضها عليها الرجل فأصبحت تختار شريك حياتها، وترسم بنفسها خطوط الحياة الزوجية، فهي تنازع الرجل في السيادة على الأسرة بل أصبحت تحظى بها الفتاة في العائلة الجزائرية الحديثة.[1]

وان ما وصلت اليه نسب تمدرس الفتيات في مختلف الأطوار التعليمية وفي جميع التخصصات، ونسب الحاقهن بعالم الشغل إلى مستويات جد مقبولة، نتيجة لتلك السياسات والقوانين التي تعطي الفرصة أمام الفتاة في أحقية التعليم والعمل على غرار الذكور، اذ أن هذه "النتائج تتعلق بالمستوى الوطني في مكافحة التمييز بين الجنسين، وتنمية وعي المرأة واستقلالها من خلال التعليم والعمل. إلا ان واقع في الجزائر، على المستوى الفردي والأسري، وفي الذهنيات والاعتقادات العرفية والتقليدية.[2]

[1]–بن عيشوبة ميمونة، التحولات الاجتماعية وانعكاساتها النفسية على الشباب في المجتمع الجزائري، إشراف الحسين حماش، أعمال الملتقى الوطني الأول 05–06 ماي 2013، جامعة الجزائر، ص53.

[2]-بثينة عثامنة، المرأة والمواطنة، مجلة الدراسات والنقد الاجتماعي، الجزائر،2006 العدد 22و23، ص84.

الجانب الميداني للدراسة

المبحث الأول: الأسس المنهجية للدراسة

المطلب الأول: منهج الدراسة:

لإجراء أي دراسة علمية يجب الاعتماد على منهج علمي محدد، إذ يعتبر المنهج: "الوسيلة التي نتوصل عن طريقها أو بواسطتها إلى الإجابة على الأسئلة المتعلقة بالظاهرة المدروسة".[1]

ويعرّف المنهج على أنه "طريقة البحث التي يعتمد عليها الباحث في جمع المعلومات والبيانات المكتسبة أو الخلفية، وتصنيفها وتحليلها وتنظيرها".[2]

ويعرف أيضا على أنه" عبارة عن مجموعة من المعطيات التي بواسطتها نتمكن من الوصول إلى هدف معين" [3]وفي دراستنا هذه ارتأينا أن المنهج الملائم هو " المنهج الوصفي التحليلي". إذ يعرف المنهج الوصفي التحليلي على أنه الطريقة المنظمة لدراسة حقائق راهنة بظاهرة أو بموقف أو بأفراد أو بأحداث أو بأوضاع معينة، بهدف اكتشاف حقائق جديدة أو التحقق من صحة حقائق قديمة، وتفسيرها وكشف الجوانب التي تحميها، كما أنه الطريقة التي يعتمد عليها الباحث في الحصول على المعلومات الدقيقة التي تصور الواقع الاجتماعي وتسهم في تحليل ظواهره[4].

ومن خلال هذا التعريف يتضح لنا أن المنهج الوصفي التحليلي يصبو إلى مجموعة من الأهداف تتمثل فيما يلي:

- جمع معلومات دقيقة عن جماعة أو مجتمع أو ظاهرة من الظواهر.

---

[1]– صلاح مصطفى الفوال: منهجية العلوم الاجتماعية، عالم الكتب، القاهرة ،1982، ص191

[2]– إحسان محمد الحسن: مناهج البحث الاجتماعي، دار وائل للنشر، بغداد،2005، ص11

– موريس أنجلس، ترجمة: سعيد سيعون وآخرون: منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، لجزائر، 2007، ص184.

- صياغة عدد من التعميمات التي يمكن أن تكون أساس يقوم عليه تصور نظري محدد لعلاج المشكلات الاجتماعية والإصلاح الاجتماعي.
- الخروج بنتائج وتوصيات يمكن الاسترشاد بها في مجال التخطيط الاجتماعي.
- وقد استخدمنا في دراستنا هذه المنهج الوصفي التحليلي لما له من قيمة كبيرة من الناحية العلمية حيث يزودنا بكل المعطيات التي تتحكم في الظاهرة المدروسة والتي تهدف إلى وصف وتفسير وتحليل ظاهرة التشهير الإلكتروني وما تأثيره على المكانة الاجتماعية للفتاة في الوسط الحضري.

المطلب الثاني: تقنيات البحث:

من اهم خطوات البحث العلمي: الحصول على البيانات والمعلومات التي سنعتمدها في الدراسة، ويرجع ذلك الى مدى أهمية وقيمة البحث الاجتماعي ومدى دقة نتائجه وقدرته على الإسهام في تقديم العلم الاجتماعي، مرتبطا بمدى قدرة الباحث للحصول على المعلومات اللازمة للدراسة، والتي ترتبط بالأهداف العامة للبحث من جهة، والثبات والصدق من جهة أخرى[1].

فالتقنية المتبعة لجمع المعطيات هي الوسيلة التي عن طريقها نلقي الضوء على الظاهرة محل الدراسة.

ويمكن أن تأخذ وسيلة جمع البيانات صيغة: الملاحظة، الاستبيان، المقابلة والملاحظة[2].

وهنا يختار الباحث التقنية الملائمة للموضوع الذي يرغب في دراسته، وقد اعتمدنا نحن على: المقابلة والملاحظة كتقنية أساسية لجمع المعطيات وتحليل المضمون كتقنية مساعدة ومدعمة.

– غيث عاطف، محمد علي محمد: محاضرات في طرق البحث الاجتماعي، مكتبة كزبدية رخوان، بيروت 1976، ص 100.[1]

[2]–نجاح قدور: طرق البحث العلمي، دار شموع الثقافة، ط1، بنغازي، ليبيا 2007، ص 146.

الملاحظة:

– الملاحظة العلمية تلك التي يقوم فيها العقل بدور كبير من خلال ملاحظة الظواهر وتفسيرها و ما بينها من علاقات لهذا فهي وسيلة مهمة من وسائل جمع البيانات والحقائق ذات الصلة بسلوك الأفراد الفعلي في بعض المواقف الواقعية في الحياة.[1]

– وقد عرفها البعض أيضا بأنها توجيه للحواس والانتباه إلى ظاهرة معينة أو مجموعة من الظواهر رغبة في الكشف عن صفاتها أو خصائصها بهدف الوصول إلى كسب معرفة جديدة عن تلك الظاهرة أو الظواهر[2].

– لهذا الغرض كان من اللازم الاستعانة بهذه التقنية في دراستنا لغرض ملاحظة حالة المبحوثين بصفة مباشرة، للشكل الخارجي وكذلك ملاحظة لبعض الأحوال النفسية التي تظهر على ملامحها كالارتباك، الخجل، التهرب من الإجابة على بعض الأسئلة، وملاحظة علاقتها بالوسط الذي تعيش فيه من أجل فهم أعمق ووصف أوضح للحالات.

المقابلة: تعتبر في الدراسات الميدانية الوسيلة الأساسية للوصول إلى الحقائق التي لا يمكن للباحث معرفتها من دون النزول إلى واقع المبحوث والاطلاع على ظروفه المختلفة والعوامل والقوى التي تؤثر فيه، إضافة إلى التعرف على طبيعة حياته النفسية والاجتماعية[3].

كما أنها حوار يتم بين القائم بالمقابلة وبين شخص أو مجموعة أشخاص، بهدف الحصول على معلومات حول موضوع معين[4].

---

[1]–فاطمة عوض صابر وميرفت علي خفاجة، أسس ومبادئ البحث العلمي، ط1، الإسكندرية، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية،2002، ص46.

[2]-محمود زيدان، الاستقراء والمنهج العلمي، ط4، القاهرة، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر،1980، ص 46.

[3]–عبد الغني عماد: منهجية البحث في علم الاجتماع، دار الطليعة، ط1، بيروت 2007، ص 72.

[4]–خالد حامد: منهج البحث العلمي، دار الريحانة للنشر، ط1، الجزائر 2003، ص 128.

هي عملية تقصي علمي تقوم على مسعى اتصالي كلامي من اجل الحصول على بيانات لها علاقة بهدف البحث[1].

وقد استعننا في دراستنا هاته على المقابلة المفتوحة مع المبحوثين لملاحظة ردود أفعالهم حول ما تقدمنا بطرحه من أسئلة موجهة بطريقة مباشرة.

وقد اشتمل دليل المقابلة:

1-بيانات أولية للحالة.

2-بيانات خاصة بتأثير التشهير الإلكتروني على الفتاة بسبب إبراز خصوصيتها دون تحفظ.

3-بيانات خاصة بتسبب التشهير الإلكتروني بالانعكاسات السلبية التي تقع على الفتاة في المجتمع.

المطلب الثالث: العينة وكيفية اختيارها.

تعد عملية اختيار العينة من أهم مراحل البحث العلمي، إذ تتوقف صحة نتائج دراسة العينة وتختلف طريقة اختيارها حسب طبيعة الموضوع، بالإضافة إلى على طريقة اختيار مراعاة الظروف المادية والزمنية المقيدة بها أي باحث في عينة بحث والعينة هي مجموعة من الأشخاص ينتمون لمجتمع البحث... ويجب أن تكون العينة المختارة ممثلة لمجتمع البحث.[2]

وبعد الحصول على عينة جيدة وكافية لتمثيل المجتمع الأصلي، يمكن للباحث أن يختار النوع الذي يراه مناسبا لدراسته.[3]

-سعيد سبعون، حفصة جرادي: الدليل المنهجي في إعداد المذكرات والرسائل الجامعية، دار القصبة، الجزائر 2012، ص 173.

[2]- محمد حسن إحسان، الأسس العلمية لمناهج البحث العلمي، بيروت، دار الطبعة، ص 19.

[3]-عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي، بن عكنون، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،1995، ص54.

العينة التي تتناسب مع دراستنا هذه هي العينة المقصودة أو غير احتمالية، وهناك على أنها عينة شبه عشوائية عمدية، وخاصة منها التي يفضل من يعرف هذه العينة استعمالها عندما يكون الموضوع حساسا.[1]

فالعينة العمدية هي انتقاء مفردات العينة يتم بطريقة متعمدة من طرف في الباحث في تحديد الأفراد الذين ستشملهم عينة الدراسة ويتوقع أنهم سيزودونه حيث يتدخل مباشرة نتائج إيجابية بمعنى أنها تعني انتقاء كيفيا بالبيانات التي تخدم أعراض بحثه، وتعطيه مزاجيا من قبل الباحث للمبحوثين استنادا إلى أهداف بحثه فطبيعة الدراسة فرضت علينا اختيار العينة المقصودة، فكان هذا الاختيار يعتمد أكثر على المعرفة الشخصية للمبحوثين أي الذين يتم التشهير بهم.

المطلب الرابع: مجالات الدراسة.

يقصد بمجال البحث النطاق الذي أجري فيه، ويقسم مجال البحث إلى ثلاثة مجالات فرعية وهي:

المجال البشري:

تمت الدراسة على الأشخاص الذين شهر بهم، لذلك كان المجال البشري للبحث في الإناث عددهم 8 شهر بهن، وقد تم إجراء مقابلات مع هذه الحالات.

وقد تم إجراء مقابلات مع هذه الحالات.

المجال الزمني:

يتمثل في الفترة الزمنية استغرقتها الدراسة الميدانية، وهي فترة تتجاوز الشهر أي من 13أفريل 2023إلى 25ماي 2023، والدراسة بشقيها النظر والميداني استغرقت خمسة أشهر أي من 19 جانفي2023إلى21 ماي2023

[1]-محمد سعيد فرح، لماذا وكيف تكتب بحثا اجتماعيا، الإسكندرية، منشأة المعارف بلال حزي وشركائه، 2008، ص137.

المجال الجغرافي:

يتمثل المجال الجغرافي للدراسة بمدينة عين الدفلى نظرا لما تحتويه هذه المنطقة من أماكن إقامة المبحوثين التي تقع كلها في محيط ولاية عين الدفلى ،08 حالات قابلناها في المنزل، الجامعة، الإقامة الجامعية، حديقة.

المبحث الثاني: عرض حالات المقابلة

عرض الحالة الأولى:

البيانات العامة :

تاريخ المقابلة:13 \ 04 \2023

مكان المقابلة: عين الدفلى

مدة المقابلة:25 دقيقة

1-السن:22

2-مكان السكن: عين الدفلى

3-عدد الاخوة:3

4-الحالة العائلية: عزباء

5-مهنة الفتاة: موظفة

6-مهنة الاب: استاذ

7-مهنة الام: ماكثة في البيت

مضمون المقابلة:

فتاة تبلغ من العمر 22 سنة، من مدينة عين الدفلى موظفة، تصرح أنها تعرفت على شاب عبر موقع التواصل الاجتماعي الفيس بوك على اساس الزواج، الشاب اوهم الفتاة بانه عسكري من ولاية البليدة، اي وضع صور لشخص آخر يرتدي بدلة" دركي" على اساس انه هو، بعد فترة من التواصل بعدما وضعت كل ثقتها فيه ،بدأ بطلب صورها خاصة بعد قيام الفتاة بإرسال صورها، بعدها طلب ذلك الشاب من الفتاة ارسال فيديوهات إباحية خاصة (عارية)، بعد رفضها قام بتهديدها بإرسال صورها خاصة لعائلتها واصدقائها، وبعد رفضها قام بنشر صورها خاصة بصفحات الإلكترونية الخاصة بالمدينة التي تسكن فيها، بعدها مباشرة بتقديم شكوى لدى مصالح الأمنية لفرقه مكافحة الجرائم المعلوماتية ليتم تحديد المشتكي منه وتقديمه للعدالة عن جنحة المساس بحرمة الحياة الخاصة للأشخاص نشر صور خاصة بالغير دون رضى صاحبها.

التحليل السوسيولوجي للحالة الأولى:

تعتبر هذه الحالة من الأمور الشائعة عبر الإنترنت، وتتضمن عددًا من القضايا الاجتماعية الهامة.

يمكن النظر إلى هذه الحالة من وجهات نظر مختلفة، لكن النظرة السوسيولوجية تهدف إلى فهم كيفية تفاعل الأفراد مع بيئاتهم الاجتماعية في البداية، يجب النظر إلى دوافع الشاب وسلوكه. يبدو أن الشاب كذب على الفتاة بشأن هويته، وطلب صورًا خاصة منها،

وهددها بفضحها. قد يكون ذلك بسبب عوامل نفسية مثل الحاجة إلى الانتماء أو القبول، أو السعي للحصول على السيطرة والسلطة على الآخرين. ومن الواضح أن سلوكه ينتهك حقوق الفتاة ويسيء استخدامه.

ويمكن أيضًا النظر إلى هذه الحالة من منظور النوع الاجتماعي. فمن المحتمل أن يشعر الشاب بأنه يمتلك الحق في التحكم في سلوك الفتاة، بما في ذلك صورها الخاصة، بسبب النمط الثقافي الذي يعزز تفوق الرجال على النساء. وقد تؤدي مثل هذه الثقافات إلى تعرض النساء للعنف أو التحرش أو الاستغلال ومن المهم أيضًا النظر إلى تأثير هذه الحالة على الفتاة وعائلتها. فقد يتسبب هذا الأمر في إحداث ضغط نفسي وعاطفي عليها، وقد يؤدي إلى انعدام الثقة بالنفس، والشعور بالذنب والعار. كما يمكن أن يؤثر هذا الأمر على علاقاتها الاجتماعية ومستقبلها الوظيفي.

من الممكن أيضا النظر إلى هذه الحالة من منظور السيطرة والسلطة. فقد يرى الشاب نفسه في موقف السيطرة على الفتاة عندما يهددها بالفضح، وهذا قد يمنحه شعورًا بالسلطة والتحكم. وقد يؤدي هذا النمط من السلوك إلى انتشار ظاهرة التحرش والاستغلال الجنسي في العديد من المجتمعات ومن المهم أيضًا النظر إلى دور الإنترنت في هذه الحالة. فقد يمكن اعتبار الإنترنت بمثابة مساحة افتراضية غير آمنة تسمح للأفراد بالتظاهر بشخصيات وهويات مختلفة، وتسهل الاتصال بالآخرين دون الحاجة إلى الوجود الجسدي. ومن المحتمل أن يؤدي هذا النمط من التفاعلات الاجتماعية في الإنترنت إلى إحداث ضرر على الأفراد والمجتمعات ومن الجيد أن نتعلم من هذه الحالة ونعمل على توعية الأفراد حول أهمية الحفاظ على الخصوصية والتحلي بالحذر عند التفاعل عبر الإنترنت. كما يجب العمل على تغيير النمط الثقافي الذي يترتب عليه تفوق الرجال على النساء والتحرش والاستغلال الجنسي.

عرض الحالة الثانية:

البيانات العامة

تاريخ المقابلة:15 \ 04 \2023

مكان المقابلة: المنزل

مدة المقابلة:35دقيقة

1-السن:16

2-مكان السكن: الروينة

3-عدد الاخوة:5

4-الحالة العائلية: عزباء

5-مهنة الفتاة: لا تعمل

6-مهنة الاب: تاجر

7-مهنة الام: ماكثة في البيت

مضمون المقابلة:

فتاه قاصر 16 سنة من مدينة روينة، تصرح انها تعرضت للتشهير بصورها خاصة من طرف ثلاثة اشخاص قاموا بقرصنة حسابها الإلكتروني، وبعد الولوج الى ذلك الحساب قاموا بتحميل صورها الخاصة من تطبيق الماسنجر، بعدها قاموا بإنشاء حسابات الكترونية وهمية، نشروا عليها صورها الخاصة على اساس انها هي صاحبة الحساب كما قاموا بالتحدث باسمها مع اشخاص غرباء وارسلوا صورها على الخاص، بعدها طلبوا من الضحية ارسال مبالغ مالية لهم لكي يقوم بحذف تلك الحسابات، بعد ذلك قامت الفتاة القاصر بإخبار والدها.

توجه الى فرقة مكافحة الجريمة المعلوماتية بعد التحقيق تم ايقاف المشتكي به تقديمهم الى العدالة عن جنحة تحريض قاصر على الفسق وفساد الاخلاق لما تسمح بمس الحياة الخاصة للأشخاص والاحتفاظ والوضع والسماح بالوضع في متناول الجمهور بصور عبر وسيلة اتصال عمومية دون رضاها.

التحليل السوسيولوجي للحالة الثانية:

تعتبر هذه الحالة من الامور المنتشرة عبر الانترنت لا سيما في السنوات الاخيرة، ومن القضايا الاجتماعية الهامة بداية ينبغي النظر الى دوافع هؤلاء الاشخاص الذين قاموا بعملية قرصنة حساب القاصر، تبدو هذه العملية منظمة، فهم يشكلوا عصابة اشرار حيث قاموا بتحميل صور الفتاة ونشرها والتحدث باسمها على انها هي صاحبة الحساب، ثم بدأت عملية الاهتزاز حيث طلبوا منها مبالغ مالية مقابل حذف تلك الحسابات وقد يكون هذا التصرف بسبب عوامل نفسية مختلفة اجتمعت في تركيب شخصيتهم كالحاجة الى اثبات الذات وامتلاك القوة والشجاعة ومن الناحية اخرى حب السيطرة وتسلط على الضعفاء، وانتهاك حقوقهم وهؤلاء يمثلون الفئة المسيئة لاستخدام الأنترنت.

كما يمكن النظر الى هذه الحالة من زاوية اجتماعية أخرى وهي السعي للحصول على المال دون ادنى جهد وعدم تقدير قيمة العمل كقيمة اجتماعية يرتبط بفكر الانسان وكذا

استغلال الفئة الهشة نفسيا وعاطفيا وفكريا في المجتمع وهي فئة القصر وحب التحكم في سلوكياتهم.

ومن الضروري ايضا النظر الى تأثير هذه العملية على الفتاة القاصر من الناحية النفسية حيث تفقد الشعور بالأمان وتفقد الثقة في المجتمع الذي تعيش فيه، ونظرة المجتمع لها بعد نشر صورها نظرة دونية مما قد يؤثر على مشوارها الدراسي والوظيفي عموما.

الحالة الثالثة:

أولا: البيانات العامة

تاريخ المقابلة 2023/05/03

مدة المقابلة: 50 دقيقة

مكان المقابلة: عيادة طبيب

الجنس: أنثى

السن :35

مكان السكن: خميس مليانة

عدد الاخوة :2

الحالة العائلية: عزباء

مهنة الفتاة: لا تعمل

مهنة الاب: نجار

مهنة الام: ماكثة في البيت

مضمون المقابلة:

تعرفت فتاة على شخص عبر الفيس بوك، بدأت تحكي معه، بنية الزواج بها ،صرحت له أنها تريد الزواج وهو كذلك صرح لها أنه يريد الزواج بها ،بعد فترة من التواصل بينهم، طلب منها إرسال له صورها قامت بإرسال عدة صور مع صور مخلة بالحياء، كل مرة يطلب منها المزيد من الصور ،بعد فترة توقفت عن التحدث معه، بعد فترة قام بإرسال كل الصور التي أرسلتها له لصديقه، وبعدها قام صديقه بإرسال لها طلب صداقة وأرسل لها الصور وقام بتهديدها، أنه سيفضحها ان لم تقم معه علاقة غرامية وبدأ كذلك صديقه بتهديدها وابتزازها بأن تفعل معهم كل ما يطلبون منها وإن لم ترد فيقومون بنشر صورها عبر المجموعات، بعد مدة الفتاة ذهب عقلها من مكانه وتدهورت حالتها النفسية وبدأت تتناول الدواء والذهاب إلى أخصائية نفسانية.

التحليل السوسيولوجي للحالة الثالثة:

هذه الحالة هي الأكثر انتشارا على مواقع التواصل الاجتماعي حيث أن الشاب والفتاة يتواعدان ويقرران الزواج، يطلب الشاب من صور خاصة بها إلا أن العلاقة انتهت بينهم فقام بإرسال تلك الصور لصديقه فقام هذا الأخير بإرسال طلب صداقة لها وأصبح يهدد فيها.

ان الفتاة قد تدهورت حالتها النفسية لأنها أصبحت عرضة للتهديد التكنولوجيا أصبحت لها آثار سلبية أكثر من الإيجابية خاصة من جانب الأنثى حيث أن الآثار الاجتماعية تكون كثيرة بالنسبة لها وفعلية سوف تقوم بالتأثير على الفتاة نفسيا واجتماعيا في نفس الوقت فيمكنها الدخول في دوامة لا تستطيع الخروج منها فتؤدي بها الى حالة اكتئاب، وأيضا يمكن ان تصل لتناولها الدواء، وحتى الذهاب إلى طبيبة النفسية من أجل المعالجة.

من المهم النظر الى سلبيات الانترنت واستخدامها السلبي الذي يؤثر على المجتمع بالأخص الفتاة الأكثر عرضة لسلبياتها حيث تستطيع تشويه سمعتها داخل اسرتها وفي المحيط الذي تعيش فيه تصبح معرضة للتنمر من المنطقة التي تعيش فيها وضروري عدم الثقة في الأشخاص المراد التواصل معهم.

الحالة الرابعة

البيانات العامة

تاريخ المقابلة: 2023\05\07

مدة المقابلة:20 دقيقة

مكان المقابلة: المنزل

1-السن:32

2-مكان السكن: عريب

3-عدد الاخوة:1

4-الحالة العائلية: عزباء

5-مهنة الفتاة: لا تعمل

6-مهنة الاب: محاسب

7-مهنة الام: ماكثة في البيت

مضمون المقابلة:

تعرضت فتاة 32 سنة، من مدينة عريب، للتشهير بصورها وفيديوهات خاصة بها عبر تطبيق تيك توك، حكت انها كانت معه في علاقة لمدة عامين كانت ترسل له صورها و فيديوهات خاصة بها بعد فترة من الفراق صديقها السابق طلب منها الخروج معه في موعد غرامي، بعد رفضها بالخروج معه، قام بالانتقام منها بإنشاء حساب عبر تطبيق تيك توك، وتهديدها إذا لم تقوم بمواعدته والخروج معه، بعد تقديم شكوى تم تحديد صاحب الحساب تيك توك وتقديمه العدالة عن جنحه امست بحرمه الحياة الخاصة للأشخاص بوضع صور خاصه بالغير في متناول الجمهور دون رضا صاحبها.

التحليل السوسيولوجي للحالة الرابعة:

تعتبر هذه الحالة مثالًا واضحًا لانتهاك الخصوصية الشخصية والتشهير عبر وسائل التواصل الاجتماعي. من الناحية الاجتماعية والسوسيولوجية يمكننا استخلاص عدة نقاط مهمة:

السلطة والانتقام: يبدو أن الصديق السابق يستخدم الصور والفيديوهات للتشهير بهذه الفتاة وممارسة سلطته عليها، بسبب رفضها الخروج معه في الموعد الغرامي. يرى في استخدامه لوسائل التواصل الاجتماعي فرصة للانتقام والتسلط عليها. الاعتداء على الخصوصية: عندما يتم نشر صور وفيديوهات خاصة بالشخص دون إذنه يتم انتهاك خصوصيته وحقه في الحفاظ على حياته الشخصية. هذا النوع من الانتهاكات يمكن أن يؤدي إلى تداعيات نفسية واجتماعية خطيرة على الشخص المتضرر.
العدالة والقانون: يتطلب التصدي لهذه الجرائم تحركًا قانونيًا قويًا. من المهم أن الذي قام بنشر المحتوى على يتم تحديد ومعاقبة صاحب الحساب على دون إذن وتهديد الفتاة. يجب توفير العدالة وحماية حرمة الحياة الخاصة للأفراد. التأثير على الفتاة والمجتمع: قد يكون لهذا الحدث تأثير كبير على الفتاة المتضررة وعلى المجتمع بشكل عام. قد تشعر الفتاة بالخزي والعار وتعاني من تأثيرات نفسية سلبية. ومن الجانب الاجتماعي، قد يزعزع هذا

الحادث الثقة في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي ويؤثر على السلوكيات الاجتماعية، يمكن أن نلاحظ بعض العوامل التي قد تؤدي إلى حدوث حالات التشهير وانتهاك الخصوصية عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

الثقافة والقيم: قد يكون هناك تحول في قيم المجتمع وثقافته، حيث يتم تشجيع المظاهر العدائية والانتقامية بدلاً من التعامل بشكل بناء ومحترم مع الرفض أو الخيبة. إذا كانت المجموعة الاجتماعية تشجع على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي للانتقام، فمن المرجح أن يرتفع عدد حالات التشهير والانتهاك.

القوة والتفوق الاجتماعي: يمكن للأفراد الذين يمتلكون سلطة اجتماعية أو موقع تفوق استغلال هذا الوضع للسيطرة على الآخرين والانتقام منهم في حال رفضهم أو تجاهلهم. يمكن لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي أن يوفر لهؤلاء الأفراد منصة قوية لتحقيق أهدافهم التكنولوجيا وسهولة الوصول: مع التقدم التكنولوجي وانتشار استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، أصبح من السهل على الأشخاص الانتقام من الآخرين عن طريق نشر صور وفيديوهات خاصة بهم. يمكن أن تكون هذه الوسائل مغرية لأولئك الذين يسعون لإيذاء الآخرين دون أن يتمكنوا من تحمل المسؤولية المباشرة عن أفعالهم بالإضافة إلى ذلك، يجب أن نأخذ في الاعتبار تأثير هذه الحالات على الضحية والمجتمع بشكل عام.

الحالة الخامسة:

البيانات العامة:

تاريخ المقابلة: 2023/05/12

مدة المقابلة :30 دقيقة

مكان المقابلة: إقامة جامعية

1-السن:25

2-مكان السكن: سيدي بوعبيدة

3-عدد الاخوة:9

4-الحالة العائلية: عزباء

5-مهنة الفتاة: لا تعمل

6-مهنة الاب: متقاعد

7-مهنة الام: ماكثة في البيت

مضمون المقابلة:

قيام شخص مجهول بقرصنة حساب الكتروني فيسبوك، خاصة بفتاه 25 سنة، بعدها قام بالاتصال بها وطلب منها اقامة علاقة عاطفية معه او ارسال تلك الصور لعائلتها ونشرها عبر الفيس بوك ،كما طلب منها إرسال فيديوهات خاصة بها لتوقف عن نشأ تلك الصور الفتاة قامت بإرسال فيديوهات خاصة بها عارية دون اظهار وجهها على اساس عدم نشر صورها، غير انا مشتكي منه اصر على المزيد من الفيديوهات الخاصة بها عارية وبعد رفضها قام بنشر صورها وكتب عليها رقم هاتفها، وعبارة انها عاهرة تتقدم الضحية لتقديم شكوى لدى فقط السبيرالية اي فتحات تحقيق ربعه توقيف المشتكي به تم تقديمه الى عدالة عن جنحة قاصر حساب الكتروني ونشر صورة خاصة بالغير دون رضا صاحب مع الابتزاز عبر موقع التواصل الاجتماعي.

التحليل السوسيولوجي للحالة الخامسة:

تعد هذه الحالة من الحالات الأكثر تعقيدا لان فيها قضيتين والفيديوهات ان الشاب الذي قام بالقرصنة قد قام بأخذ صور وفيديوهات خاصة بالفتاة وأصبح يهدد فيها بإقامة علاقة عاطفية معه أو إرسال تلك الصور وهما قرصنة حساب إلكتروني وتهديد بالصور والفيديوهات لعائلتها ونشرها عبر الفيس بوك، فهنا قد انتهك خصوصية الفتاة وقام بالتهديد فهذا النوع من الانتهاكات يؤدي إلى أضرار نفسية واجتماعية ان هذه التجاوزات لها تأثير كبير على الفتاة المتضررة من كل النواحي، تكون لها آثار سلبية في عائلتها وتفقد نوع من الثقة من جانبهم ،وتتأثر مكانتها الاجتماعية ،تشعر هذه الأخيرة بالخزي والعار.

التقدم التكنولوجي هو السبب الأول في مثل هذه الحالات حيث أصبح من السهل الوصول إلى خصوصيات الأشخاص واستعمال اغراضهم من أجل الانتقام.

الحالة السادسة:

البيانات العامة :

تاريخ المقابلة: 2023/05/15

مدة المقابلة: ساعة

مكان المقابلة: الحديقة

الجنس: انثى

1-السن:30

2-مكان السكن: العامرة

3-عدد الاخوة:3

4-الحالة العائلية: عزباء

5-مهنة الفتاة: لا تعمل

6-مهنة الاب: عون امن

7-مهنة الام: ماكثة في البيت

مضمون المقابلة:

فتاة تبلغ من العمر 30 سنة تحكي أن عائلتها يتبعون عادات وتقاليد يزوجون بناتهم بالأقارب عائلة الفتاة منذ الصغر وعدوا ابن عمها عندما تكبر يزوجوا ابنتهم له اتفقوا العائلتين على تزويجهم عندما يكبروا بعد فترة عمها غير مكان سكنه ذهبوا الى منطقة أخرى استقروا فيها وابن عمها كان يعمل في تلك المنطقة ليوفر المال ليتم خطبة ابنة عمه لكن عائلة عمه زوجوا ابنتهم دون علم ابن عمها عندما سمع بالخبر انصدم بذلك وتأثر بالخبر فدخل الى مجوعة التي يتواصل فيها كل أبناء المنطقة التي تعيش فيها ابنة عمه وكتب منشور باسمها واسم عائلتها واسم خطيبها وحكى انه مسها في شرفها وحكى في منشور آخر أن أم الفتاة زوجتها من أجل المال وبالإضافة الى ذلك تواصل مع خطيبها وارسل له صورها بعدما قام خطيبها بقراءة المنشور الذي كتبه ابن عمها قام بفسخ الخطوبة بعد ان كان أسبوع لحفل الزفاف قامت بتقديم شكوى لدى فرقة مكافحة الجرائم السبيرالية.

التحليل السوسيولوجي للحالة السادسة:

هناك العديد من العادات البالية التي ما زالت بعض العائلات الجزائرية متشبثة بها فمن منظورها الاجتماعي انها تقليد لا يمكن التخلي عنه ومن هذه العادات الوعد بالزواج منذ الصغر كان يعد العم بتزويج ابنته بابن عمها او أحد الأقارب حال ولادتها وهذا منتشر في بعض المناطق بشرق البلاد خاصة. يجب النظر الى القضية من الناحية الاجتماعية باعتبارها تتعلق بالعادات والتقاليد التي تحرم الشباب او الشابات من اختيار شريك الحياة وهذا تعد واضح على الحقوق حتى وان صدر من الوالدين لان البنت لم تتم استشارتها ولا

اخذ موافقتها في هذا الموضوع حتى الشاب لم تترك له حرية الاختيار بل فرضت عليه الفتاة من باب الحفاظ على التقاليد.

ومن منظور اخر فان الشاب الذي اعتبر الفتاة شريكته المستقبلية وبرمج ذهنه على ذلك أصيب بصدمة عند علمه بتزويجها من اخر وما قام به من انتهاكات ومساس بحرية الفتاة وأهلها دليل على انه له حب التملك للأخر والسيطرة عليه. ان مثل هذه العادات يجب ان تندثر من مجتمعنا لأنها تسلب الاخر في ممارسة حريته وحقوقه وتؤدي الى جرائم لا يحمد عقباها.

الحالة السابعة:

البيانات العامة :

تاريخ المقابلة: 2023/05/19

مدة المقابلة :45دقيقة

مكان المقابلة: المنزل

الجنس: انثى

السن: 19

مكان السكن: المخا طرية

عدد الاخوة: 4

الحالة العائلية: عزباء

مهنة الفتاة: موظفة في البلدية

مهنة الاب: عامل يومي

مهنة الام: ماكثة في البيت

مضمون المقابلة:

صرحت فتاة من العمر 19 سنة، قامت بالتعرف على شخص في موقع تعارف على اشخاص للزواج، بعد فترة طويلة لمدة 3 سنوات من التواصل كانت ترسل له كل أنواع الصور، بعد فترة تغيرت تصرفاته اتجاهها بحكم انه بعد التعارف وعدها انه سيخطبها بعد ارسال له الصور، فأرسلت له الكثير من الصور وعندما واجهته متى سيقوم بإحضار أهله لخطبتها، بعدها امتنعت عن إرسال صورها له، فقام بالتواصل مع أصدقائها في منصة الفيس بوك، ثم رسل طلب صداقة لابن خالها تواصل معه وقام بإرسال صورها له التي ائتمنت عليها، وحكى له انه يتواصل معها عبر الفيس بوك منذ مدة ارسل له كل صورها، وحكى انها فتاة بلا شرف وبلا كرامة ومسها في شرفها، وقام بتهديدها أنه إن لم ترسل له الصور هذه المرة سيقوم بالتشهير بها ونشر صورها في مجموعة التي تعيش فيها، فقامت بالتبليغ عنه للشرطة المعلوماتية.

التحليل السوسيولوجي للحالة السابعة:

تعتبر هذه الحالة من القضايا الشائعة عبر صفحات الانترنت ومن القضايا اتي تمس خصوصية الافراد ومحيطهم الاجتماعي.

بداية ينبغي النظر الى دوافع الشاب حيث كذب الشاب على الفتاة واوهمها انه سيتم خطبتها، وطلب صورا وفيديوهات خاصة بها، وقام بتهديدها بنشر صورها وفضحها قد يعود السبب انه لم يميز بين السلوك السوي والسلوك غير السوي، قام بإظهار سلوكان انحرافية لتلبية رغباته، لم يقدر على تلبية رغباته الاجتماعية لجأ إلى شكل من أشكال الانحراف لتحقيقه بتهديدها وطلب ارسال صور أخرى.

من المهم النظر أيضا إلى تأثير هذه الحالة على الفتاة من الفعل الشائن يؤثر تأثيرا بليغا على الفتاة من الناحية النفسية والاجتماعية، فتفقد ثقتها بالشباب أولا وتصبح منبوذة من محيطها وقد تتعثر في مسارها الدراسي بسبب ذلك وتكون عرضة للتنمر في المنزل وخارجه فالمجتمع الجزائري يحمل المرأة أضعاف اخطائها ويقصيها.

ومن المهم النظر الى الدور السلبي للأنترنت وفي هذه الحالة فقد يمكن النظر الى اضرار استخدام مواقع التواصل الاجتماعي بالتظاهر بشخصيات وهمية.

الحالة الثامنة:

البيانات العامة :

تاريخ المقابلة:25 \ 05 \2023

مكان المقابلة: الحديقة

مدة المقابلة:40دقيقة

1-السن:33

2-مكان السكن: عين الدفلى

3-عدد الاخوة:6

4-الحالة العائلية: عزباء

5-مهنة الفتاة: لا تعمل

6-مهنة الاب: موظف

7-مهنة الام: ماكثة في البيت

مضمون المقابلة:

فتاه بالغ 33 سنة تعرضت للتشهير لصورها عن طريق شخص مجهول، قام بإنشاء حساب الكتروني باسمها الشخصي، ووضع صورها خاصة، بعدها قام بإرسال طلبات صداقه لأصدقائها وعائلتها، وتحدث معهم على اساس انها هي صاحبة الحساب، ليتبين انه صديقها السابق كانت في علاقة غرامية معه أراد الانتقام منها بعدما قطعت علاقتها معه. بعدها قامت بتقديم شكوى للشرطة المعلوماتية حققوا مع الشاب بعدها حكم عليه سنة.

التحليل السوسيولوجي للحالة الثامنة:

تعتبر هذه الحالة من الحالات الأكثر انتشارا في الأنترنت حيث انها من القضايا المعقدة ان الشخص قد انتحل شخصية الفتاة بقيامه بإنشاء حساب إلكتروني باسمها ووضع فيه صورها الشخصية.

إن الفتاة قد تأثرت اجتماعي حيث أن مكانتها في العائلة قد تزعزعت نوعا ما وتغيرت نظرة المجتمع لها، فعليه الحالة النفسية لهذه الفتاة سوف تتأثر وتتدهور لأنها لا يمكنها تقبل تلك النظرة التي يرونها بها (عائلتها أو المجتمع المنتمية له).

ما وصلنا اليه اليوم في مثل هذه الحالات سببها الأول هو التطور التكنولوجي، فأن على الأشخاص توخي الحذر واستعمال هذه الأخيرة استعمال إيجابي.

النتائج العامة:

فيما يتعلق بالنتائج العامة الخاصة بالفرضيات التي تناولناها في دراستنا فإنه تم التوصل إلى:

بالنسبة للفرضية الأولى التي تتكلم عن إبراز الفتاة لخصوصيتها في وسائط التواصل الاجتماعي يؤدي للتشهير بها فإن هذه الفرضية قد تحققت بالنظر الى الحالات التي تناولناها والتي أكدت عن الضرر الكبير الذي لحق بالفتاة بسبب إبراز خصوصيتها دون تحفظ وإرسال صورها عبر مواقع التواصل الاجتماعي بالإضافة بالوصم الذي لحق بها جراء التشهير بها، وهذا من خلال الحالات التي تناولناها في دراستنا والتي شملت 08 حالات (01-08) وهذا ما تبين في كل الحالات.

بالنسبة للفرضية الثانية التي تتمثل في الانعكاسات السلبية للفتاة داخل المجتمع وبالأخص التأثير على سلوكياتها والتفاعل مع الآخرين، فإن هذه الفرضية قد تحققت بالنظر الى الحالات التي تناولناها 08 حالات بالحكم أن الفتاة عند التشهير بها الكترونيا تصبح منبوذة داخل المجتمع فيقوم بالتأثير عليها وعلى سلوكياتها وتصبح لديها صعوبة التفاعل مع الآخرين خاصة داخل اسرتها والمحيط الذي تعيش فيه، وهذا من خلال الحالات التي تناولناها في دراستنا والتي شملت 08 حالات(01-08).

التوصيات والمقترحات:

-لابد من إعطاء هذه الجريمة قدرا من الاهتمام يتناسب مع حجم الخطر الذي يشكله اتجاه المجتمع، اهتمام بدعم المكافحة ماديا ومعنويا.

-مسؤولية ضبط أخلاقيات الانترنت تقع على المختصين في المعلوماتية ثم بأفراد المجتمع والهيشات المهتمة بالأنترنت.

-استحداث الشرطة الإلكترونية وتدريبها على الوسائل الحديثة في التحقيق والكشف عم مرتكبي هذه الجرائم محليا وعربيا.

-عدم إرسال أو وضع بيانات شخصية والصور عبر الأنترنت.

-ضرورة خلق ثقافة اجتماعية جديدة تندد بجرائم الأنترنت مع تفعيل أسلوب التوعية والتهذيب لدى مستخدمي شبكة الاتصالات العالمية وحثهم على الاستخدام الأمثل للتقنيات.

-ضرورة الإبلاغ عن الجريمة لكي تتمكن الجهات الأمنية من متابعة المجرمين ومقاضاتهم.

الخاتمة:

ازدهار الحضارة ة وانتشار التقدم التقني ساعد في تسهيل الكثير والكثير من أمور حياتنا ولكنه في نفس الوقت جلب لنا العديد من المخاطر والأضرار المتعلقة بالحواسيب والشبكة العنكبوتية مما جعل المجتمعات تنتبه الى ضرورة معرفة الأسباب التي تؤدي بالأفراد خاصة الفتيات للتعرض للتشهير الإلكتروني عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

من خلال دراستنا هذه حاولنا معرفة الأسباب التي تؤدي بالفتاة إلى الوقوع ضحية للتشهير الالكتروني عبر مختلف مواقعه، إذ أن هذه الظاهرة مستمرة في الانتشار والتفاقم خصوصا مع التطورات المختلفة، حيث أصبحت الفتيات تتعرضن للتهديد بنشر صورها وفيديوهات التي تمت إرسالها.

وقد منحتنا هذه الدراسة فرصة للتعرف عن الأسباب التي تجعل الفتاة تقع ضحية التشهير الإلكتروني عبر مواقع التواصل الاجتماعي وذلك من خلال الكشف عن الأسباب التي تجعل الفتاة بنشر خصوصيتها عبر هذه المواقع.

كما ساهمت هذه الدراسة للكشف على الانعكاسات السلبية التي تؤثر على الفتاة وكيف تؤثر على سلوكياتها وتفاعلها مع الآخرين في المحيط الذي تعيش فيه.

وفي الختام يبقى الهدف من دراستنا هذه هو الإحاطة بهذا الموضوع لعلنا نقدم إضافة تخدم مجال العلوم الاجتماعية كقيمة علمية يستفيد بها.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

كتب بالعربية:

آيات قرآنية

1.احسان محمد الحسن، النظريات الاجتماعية المتقدمة، دراسة تحليلية في النظريات الاجتماعية المعاصرة، الطبعة 3، دار وائل للنشر 2015.

2.ابو اسحاق ابراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي، ضبط وتعليق وتخريج، مشهور بن حسن ال سليمان، تقديم بن بكر عبد الله ابو زيد، دار ابن عفان الخبر: ط1،1417هـ، ج1.

3.احسان محمد الحسن: علم اجتماع المرأة: دراسة تحليلية عن دور المرأة في المجتمع المعاصر، دار وائل للنشر، 2008

4.إحسان محمد الحسن: مناهج البحث الاجتماعي، دار وائل للنشر، بغداد،2005

5.احمد خضر شعبان، ضمانات حرمة الحياة الخاصة في الشرع والقانون

6.بثينة عثامنة، المرأة والمواطنة، مجلة الدراسات والنقد الاجتماعي، الجزائر،2006 العدد 22و23.

7.البرعي نجاد، التشهير باستخدام الانترنت، سؤال وجواب المجموعة المتحدة للقانون.

8.بني يونس، عمر أبو بكر، الجرائم الناشئة عن استخدام الإنترنت، القاهرة، دار النهضة للنشر، 2004.

9.بوقيعة، حسن، الوجيز في القانون الجنائي الخاص، دار هومة، بوزريعة الجزائر د، ط، ج2.

الحجازي عبد الفتاح بيومي، الجرائم المستحدثة في نطاق تكنولوجيا الاتصالات الحديثة، المركز القومي للإصدارات القانونية.

10.حسني؛ محمود نجيب؛ القسم الخاص جرائم الاعتداء على الاشخاص، دار النهضة العربية القاهرة، د، ط،

خالد حامد: منهج البحث العلمي، دار الريحانة للنشر، ط1، الجزائر 2003. 11.

12.خلود سامي عزازة آل معجون، النظرية العامة للإباحة، (د.أ)،1984

13.رحماني، منصور، الوجيز في القانون الجنائي العام، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، د، ط.

14.سعيد سبعون، حفصة جرادي: الدليل المنهجي في إعداد المذكرات والرسائل الجامعية، دار القصبة، الجزائر 2012.

15.سقف الحيط، عادل حازم، جرائم الذم والقدح والتحقير المرتكبة عبر الوسائط الالكترونية درس الثقافة الاردن2011.

16.سليمان، عبد الله، شرح قانون العقوبات الجزائري، القسم العام، ج1، د، ط، ديوان المطبوعات الجامعية.

17.السيدة عائشة ام المؤمنين وعالمة نساء العالم، عبد الحميد محمود طهماز، دار القلم: دمشق، ط4 ،1408.

18.الشمري غانم مرضي، الجرائم المعلوماتية ماهيتها خصائصها كيفية تصدي لها قانونيا الدار العلمية دولية عمان،2016.

19.صقر، نبيل، الوسيط في جرائم الاشخاص، دار الهدى، عين مليلة–الجزائر.

20.صلاح مصطفى الفوال: منهجية العلوم الاجتماعية، عالم الكتب، القاهرة ،2019.

21.عادل غرام، سقف الحيط، جرائم الذم والقدح والتحقير، المرتكبة عبر الوسائط الالكترونية، دار الثقافة، للنشر والتوزيع.

22.عبد الغني عماد: منهجية البحث في علم الاجتماع، دار الطليعة، ط1، بيروت 2007.

23.عبد المجيد عبد الرحيم، علم الاجتماع الحضري، مكتبة الانجلو المصرية 1976.

24.علياء الشكري، المرأة في الريف والحضر، الإسكندرية دار المعرفة الجامعية 1988.

25.عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي، بن عكنون، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،1995.

26.غيث عاطف، محمد علي محمد: محاضرات في طرق البحث الاجتماعي، مكتبة كزبدية رخوان، بيروت 1976.

27.فاطمة عوض صابر وميرفت علي خفاجة، أسس ومبادئ البحث العلمي، ط1، الإسكندرية، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية،2002.

28.الفيصل، عبد الامير، دراسات في الاعلام الالكتروني.

29.كاميليا ابراهيم عبد الفتاح، سيكولوجية للمرأة العربية، بيروت، دار النهضة العربية 1984.

30.مأمون، سلامة، قانون العقوبات، دار سلامة للنشر والتوزيع، مصر،2018.

31.محمد أمين الرومي، جرائم الكمبيوتر والانترنت، الاسكندرية، دار المطبوعات الجامعية، 2004.

32.محمد حسن إحسان، الأسس العلمية لمناهج البحث العلمي، بيروت، دار الطبعة.

33.محمد رشدي محمد اسماعيل، الجنايات في الشريعة الاسلامية دار الانصار: مصر(د.ت) (د.ت).

34.محمد سعيد فرح، لماذا وكيف تكتب بحثا اجتماعيا، الإسكندرية، منشأة المعارف بلال حزي وشركائه، 2008.

35.محمود زيدان، الاستقراء والمنهج العلمي، ط4، القاهرة، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر،1980.

36.مديحة احمد عبادة: قضايا المرأة العربية بين تحديات الواقع وطموحات المستقبل، دار الفجر للنشر والتوزيع،2011

37.مرسي، محمد منير، الأصول التربية الإسلامية أصولها وتطورها في البلاد العربية، عالم الكتب، ط2005، ص77.

38.مصطفى بوتفنوشت، المرأة العائلة الجزائرية التطور والخصائص، ترجمة دمري أحمد، بن عكنون: ديوان المطبوعات الجامعية 1984.

39.ممدوح عبد الحميد عبد المطلب، التنبؤ الأمني في عصر العولمة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية: الرياض، 1427هـ.

40.موريس أنجلس، ترجمة: سعيد سيعون وآخرون: منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، لجزائر، 2007.

41.نجاح قدور: طرق البحث العلمي، دار شموع الثقافة، ط1، بنغازي، ليبيا 2007.

42.نقلا عن سامان فوزي عمر، المسؤولية المدنية الصحفي–دراسة مقارنة –، ط1، عمان، دار وائل للنشر2007.

43.نمور محمد سعيد، الجرائم الواقعة على الاشخاص، ط 1، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2005.

الرسائل العلمية:

44.إبراهيم محمد الزين وغادة عبد الرحمن الطريف، الخوف من جرائم الجوال، بحث مقدمة لندوة الامن والمجتمع، كلية الملك فهد الأمنية: الرياض1428.

45.بن عيشوشة ميمونة، التحولات الاجتماعية وانعكاساتها النفسية على الشباب في المجتمع الجزائري، إشراف الحسين حماش، أعمال الملتقى الوطني الأول 05-06 ماي 2013، جامعة الجزائر.

46.حكيمة قصوري، الفتاة الجزائرية بين المحيط العائلي والطموح المستقبلي، دراسة سوسيولوجية ميدانية لعينة من الفتيات في الوسط الحضري، الجزائر، رسالة ماجيستر في علم الاجتماع غير منشورة، جامعة الجزائر.

47.دراسة الباحثة " نوال بنت محمد قيسي، جرائم الأنترنت الموجهة ضد مستخدمي الأنترنت، رسالة ماجيستر في علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود السالمية، المملكة العربية السعودية.

48.الدراسة الباحثة بوشاقور آمنة، حول الاعتداء على الأشخاص عبر الوسائط الإلكترونية، الحصول على شهادة الماجيستر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية تخصص علم الاجتماع الجنائي، أم بواقي، جامعة العربي بن مهيدي، السنة ال جامعية2015-2016.

49.دراسة الباحثة هلا صالح الحايك، الحماية الجزائية من التشهير الإلكتروني، قسم شهادة الماجستير، الأردن، القانون، جامعة آل البيت، السنة الجامعية 2015 /2016.

50.دراسة الباحثين شالخ لطيفة، قريشي الحاج العربي إبراهيم، حول انتشار الجريمة الإلكترونية الماسة بالأشخاص في الوسط الحضري، دراسة ميدانية لبعض مستخدمي مقاهي النت بمدينة المسيلة في إطار الحصول على شهادة ماستر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة محمد بوضياف مسيلة، السنة الجامعية 2016 / 2017.

51.دنيا أحمد: دور المرأة في الأسرة الخليجية "مملكة البحرين نموذجا، ندوة بعنوان "تعزيز العلاقات بين دول مجلس التعاون وجمهورية كوريا"، فبراير 2011.

52.سبل وآليات مكافحة الجرائم الالكترونية: قراءة في التجربة القطرية 2014/2005 مجلة التميز الفكري لعلوم الاجتماعية والإنسانية 5جانفي 2021.

53.السراء، محمد حسن، الأساليب الحديث والمهارات التقدمة في تحقيق الجرائم الالكترونية، الفكر الشرطي، مج21ع81، 2012.

54.طرشي نورة، مكافحة الجريمة المعلوماتية، مذكرة ماستر في القانون الجنائي، جامعة ال جزائر 1 ،2011-2012.

55.مجلة دورية دولية محكمة متخصصة في مجال العلوم القانونية والسياسية، تصدر عن جامعة عمار الباجي الاغواط، مقال بعنوان: التكييف القانوني بجريمة القذف عبر وسائل التواصل الاجتماعي، اعداد جامعة العربي التبسي.

56.ونوغي نبيل، الجريمة الالكترونية في التشريع الجزائري، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعات زيان عاشور الجلفة الجزائر، مج4-ع3سبتمبر 2019.

المعاجم والقواميس:

57.بودون ريمون: المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة سليم حداد، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات للنشر والتوزيع، 1986

58.ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، دار للنشر، بيروت1998

59.جبران مسعود، الرائد معجم لغوي، عصري ط7، بيروت دار العلم الملايين1992 .

60.قاموس المعجم الوسيط، اللغة العربية المعاصرة الرائد، لسان العرب القاموس المحيط، قاموس عربي.

61.يوسف شكري فرحات، معجم الطلاب عربي، ط6، دار الكتب العلمية بيروت 2004،

الكتب بالغة الفرنسية:

62 Mostefa, B , La société Algérienne en transition , alger :office De la publication universitaire.

المواقع الالكترونية:

63.موقع صيد الفوائد في شبكة الانترنت.

64 www.moqualtel.com

65.التشهير عبر الانترنت

https://ar.m.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B4%D9%87%D9%8A%D8%B1_%D8%B9%D8%A8%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%AA%D8%B1%D9%86%D8%AA

تاريخ التصفح2023/03/24 على الساعة15:49

الملاحق

دليل المقابلة:

المحور الأول: البيانات الشخصية

1-السن: .....

2-مكان السكن: .....

3-عدد الاخوة: .....

4-الحالة العائلية: .....

5-مهنة الفتاة: .....

6-مهنة الاب: .....

7-مهنة الام: .....

المحور الثاني: البيانات الخاصة بالفرضية الأولى" يؤدي إبراز الفتاة لخصوصيتها في وسائط التواصل الاجتماعي إلى زيادة حالات التشهير الإلكتروني دون تحفظ".

8-هل لديك حساب على مواقع التواصل الاجتماعي: نعم/لا

9-ما هو الموقع الذي لديك فيه حساب: فيس بوك/ انستغرام/تويتر/واتساب/تيك توك.

10-هل تقبلين طلبات الصداقة: نعم/لا.

11-ممن تقبلين: أصدقاء/أشخاص غرباء/فتيات فقط/فتيات ورجال.

12-كيف تتواصلين معهم: رسائل نصية/رسائل صوتية/صور وفيديوهات.

13-هل تضعين الثقة في أي شخص تتواصلين معه: نعم/لا.

المحور الثاني: البيانات الخاصة بالفرضية الثانية" التشهير الالكتروني يؤدي إلى انعكاسات سلبية على الفتاة في المجتمع ويؤثر على سلوكياتها وتفاعلها مع الآخرين.

14-كيف عرفت أنك مشهرة إلكترونيا: من طرف الأصدقاء/تهديد من طرف المشهر/منشور في مواقع التواصل الاجتماعي.

15-كيف كانت ردة فعلك: أخبرت عائلتك/أخفيت الأمر/أخبرت صديقتك.

16-كيف كان موقف المجتمع من تعرضك للتشهير: ساندوك/نفرو منك/تحدثوا عنك.

17-ما هي الآثار المترتبة عن ذلك: الإنتحار/الهروب من المنزل/المواجهة.

18-هل تم الإبلاغ عن المشهر: نعم/لا.

19-ما هي العقوبة المسلطة عليه: غرامة مالية/حبس.